جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر الديون الخارجية على أداء بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان

(1993–2017م)

The Impact of External Debt on Some of Macroeconomic Indicators Performance in Sudan (1993-2017)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (عام)

إعداد الدارس:

محمد إسماعيل محمد أحمد

إشراف الدكتور:

علي أحمد الأمين

ديسمبر 2019م

الإستهلال

قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (282) ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (282)

الإهداء

إلى من قال فيهما الحق (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا).

صدق الله العظيم

(الآية24 ، سورة الإسراء)

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة والحب والطهر والحنان والعطاء، إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني وعشقها قلبي،

إلى أغلى الناس أمي وأبي "أطال الله في عمرهما وأحسن خاتمتهما.

الشكر والتقدير

أشكر الله رب العالمين الذي خلق و هدى و سدد الخطى فخرج هذا العمل المتواضع بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدى و المنتهى نحمده حمد الشاكر المقر بفضله والعاجز عن الوفاء بشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

انطلاقاً من قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكمة أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) صدق الله العظيم– سورة لقمان –الآية12]

ومن قوله صلى الله عليه و سلم: "إن أشكر الناس لله أشكرهم للناس ومن لم يشكُر الناس لم يشكُر الله عز و جل." صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان والتقدير

لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي منحتني فرصة التحضير فيها لنيل هذه الدرجة العلمية.

والشكر للأساتذة الأجلاء ولكل من ساهم في هذا البحث برأيه أو فكره

وفي مقدمتهم الأستاذ الجليل د. علي أحمد الأمين المشرف على البحث، الذي أنار لي الطريق بنصائحه القيمة وإرشاداته وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل. فجزاه الله عني كل خير.

وأخص بالشكر الأستاذ/ عبد العظيم أحمد داود.

المستخلص

تناولت الدراسة أثر الديون الخارجية على أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما هو أثر الديون الخارجية على أداء الإقتصاد في الدولة؟ هل اللجوء إلى الإقتراض الخارجي يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟ وما هو أثر تراكم الديون الخارجية على أداء ميزان المدفوعات في السودان؟، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد السوداني، ومعرفة أثر الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، ومعرفة الآثر السالب للديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة، حاولت الدراسة التحقق من الفرضيات، تراكم حجم وخدمة الديون الخارجية يؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، تراكم الديون الخارجية يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات في السودان. وإعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة موضوع الدراسة، والمنهج الوصفي لوصف الظاهرة، وأساليب التحليل القياسية لقياس وتقدير الظاهرة بناءاً على تحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، تؤثر أزمة الديون الخارجية سلباً على أداء واستقرار الاقتصاد السوداني وعلى إمكانية استغلال الموارد المتاحة وتحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي. وأوصت الدراسة بعمل دراسة الجدوى اللازمة للمشاريع التي سوف تمول بالقروض الخارجية، وضع إستراتيجية للاستدانة تتماشى مع مقدرة البلاد على الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين، دراسة الميزانية العامة ومعرفة إمكانية سداد القروض في مواعيدها قبل التوقيع عليها.

Abstract

The study investigated the impact of external debt on some of macroeconomic indicators' performance in Sudan. The problem of the study was represented in the following questions: What is the impact of external debt on the Sudan's economy performance? Does resorting to external borrowing lead to an increase in Gross Domestic Product (GDP)? What is the impact of debt accumulation on the balance of payments in Sudan? The study aimed to identify the effect of external debt on the Sudanese economy, to identify impact of external debt on GDP in Sudan during the period investigated, and to identify the negative effects of the external debt on the balance of payments in Sudan during the period investigated. The study attempted to verify the following hypotheses; external debt and charge-of accumulation negatively affects the Sudanese economy, there is a statistically significant direct relationship between the external debt and GDP, external debt accumulation negatively affects the balance of payments in Sudan. The study adopted a historical method to review the phenomenon investigated, a descriptive method to describe the phenomenon, and econometric method of analysis to measure and estimate the phenomenon based on analyzing the data related to the study issue. The study concluded the following most findings: external debt negatively affects the Sudanese economy performance and stability and decreases the possibility of exploiting the available resources and achieving economic and social growth. The study recommended the following: feasibility study should be conducted for the projects that will be funded by external loans, a borrowing strategy should be developed in accordance with the country's ability to fulfill its financial obligations towards creditors, country budget should be studied to know the possibility of repaying loans on time before signing them.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
الفصل الأول **الإطار المنهجي للبحث**	
المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث	1
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني **الإطار النظري للدراسة**	
المبحث الأول: الديون الخارجية وأثارها	13
المبحث الثاني: أسباب تفاقم أزمة الديون الخارجية	24
المبحث الثالث: أثر الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات	35
الفصل الثالث **الإطار العملي**	
المبحث الأول : واقع ومقومات الاقتصاد السوداني	42
المبحث الثاني : تجربة السودان في استخدام القروض الخارجية	48
المبحث الثالث: أداء ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي في السودان	54
الفصل الرابع **منهجية التحليل وصياغة النموذج**	
المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة	61
مناقشة الفرضيات	70
النتائج	71
التوصيات	74

المصادر والمراجع	75
الملاحق	80

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1/2/3)	القروض التجارية في نهاية 1968م	49
(2/2/3)	القروض المسحوبة ولم ينتهي سدادها في عام 1968م	50
(3/2/3)	الديون الخارجية العامة	52
(4/2/3)	التزامات خدمة الديون الخارجية 1984/83م – 1986/85م	53
(1/3/3)	الجهات الدائنة في الفترة (2012– 2013)	56
(2/3/3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الإقتصادية	58
(3/3/3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية	59

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

المقدمة :

تعد الديون الخارجية من العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تساهم في أداء واستقرار الاقتصاد السوداني ويمكن أن تساهم بشكل إيجابي في إمكانية استغلال الموارد المتاحة والنمو الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة،وبالتالي يساهم في زيادة رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تحسين الموقف الكلي لميزان المدفوعات وكذلك الناتج الملحي الإجمالي والإستفادة من الديون المقدمة من المؤسسات المالية الدولية أو الدول الأخرى.

وتلجأ الدول إلى الإقتراض لتغطية عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية أو الخارجية ويختلف الدين الداخلي عن الخارجي في أثره على الإقتصاد وخاصة من حيث أثره على ميزان المدفوعات، فالحساب الجاري لميزان المدفوعات يتأثر بحجم مدفوعات الفائدة، ويمثل إجمالي هذه المدفوعات خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد من حيث الموارد المتاحة والنمو، لكن الاستفادة من الدين الخارجي ترتبط بالكيفية التي يتم بها استخدم هذه الموارد عند الحصول عليها ومدى النجاح في مواجهة خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

وتزداد درجة الحساسية في الاقتصاد السوداني لأزمة الدين الخارجي، نتيجة لعوامل عديدة ، تتلخص في قلة وعدم تنوع صادراته، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمته المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الإختلالات الهيكلية المتعددة نظام الإنقاذ.

وعلى الرغم من أن المديونية لها فوائد، إلا أنها تشكل عبئاً كبيراً على الدولة في تسديد الأقساط المتفق عليها من الجهة الدائنة والفوائد المترتبة على هذا القروض، وبطبيعة الحال فإن هذه الأعباء التي يتم تسديدها تكون على حساب الخدمات الأساسية المقدمة من قبل الدولة لمواطنيها مما يترك آثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى تضيق الخناق على معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة :

تتمثل المشكلة في أن الديون الخارجية لها تأثيرات إيجابية وسلبية على الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات حيث يكمن جوهر المشكلة في كيفية إسغلال هذه الديون والسياسات اللازمة لمتابعة سير تنفيذ هذا الديون ومكن صياغة المشكلة في الأسئلة التالية:

1- ما هو أثر الديون الخارجية على أداء الاقتصاد القومي في السودان خلال فترة البحث؟

2- ما هو أثر الديون الخارجية على أداء الناتج القومي الإجمالي في السودان خلال الفترة ؟

3-ما هو أثر الديون الخارجية على أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث ؟

فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

1-تراكم حجم وخدمة الديون الخارجية أثر سلباً على الاقتصاد السوداني.

2-هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي .

3- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات .

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية للدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة لدراسة إحدى الظواهر المؤثرة على الاقتصاد السوداني ،والتي تحتاج لسدادها وفوائدها نصيب كبير من الدخل القومي ولها تأثيرات على التجارة الخارجية وأصبحت من أكبر العوائق التي تحد من عملية التنمية الاقتصادية.

الأهمية العملية للدراسة :

يتقدم القروض الخارجية باعتبارها أحد أهم مصادر رؤوس الأموال المستثمرة في الدول النامية. والتعرف على العوامل المؤثرة على الاقتصاد من شأنه أن يمكن من تلافئ المشكلة وتقليل حجمها، كما أن نتائج هذا البحث يمكن أن يساعد القائمين أمر إدارة القروض في اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة والمناسبة على حسن استغلال القروض وسداد المديونية في الوقت المناسب.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1-معرفة مدى تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد السوداني.

2-معرفة أثر الدين الخارجي على الناتج القومي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة.

3-معرفة الآثر السالب للديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : السودان

الحدود الزمانية : تغطي الدراسة أثر الديون الخارجية على الاقتصاد القومي خلال الفترة 1993ـــــــــ2017م. ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة لأنها تعتبر هي فترة تدهور العلاقات بين الدولة والمؤسسات الدولية في مجال الإستدانة الخارجية.

منهج الدراسة :

في الجانب النظري يتم استخدام منهج التاريخي لتتبع الظاهرة موضوع الدراسة ومنهج تحليلي الوصفي هو المنهج التي يتبعه الدراسة في حل مشكلة الدراسة والذي يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي للظاهرة موضوع الدراسة والاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل الظاهرة موضوع الدراسة.

مصادر بيانات الدراسة :

المصادر الثانوية: متمثلة في المراجع والكتب والتقارير والدراسات المنشورة من الجهات ذات الصلة.

المصادر الأولية: التقارير والدراسات الغير منشورة.

هيكل الدراسة :

تحتوي البحث على أربعة فصول دراسية الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث وتناول فيها المقدمة والدراسات السابقة الفصل الثاني الإطار النظري للبحث مفهوم الديون الخارجية وأثارها والفصل الثالث القروض الإطار الوصفي للبحث ملامح الإقتصاد السوداني وأزمة الديون في السودان والفصل الرابع الإطار التحليلي للبحث مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- دراسة هيثم يوسف الفاضل (2011)[1]:

تناولت هذا الدراسة محاولات السودان للاستفادة من مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون في الفترة (1992 –2008) واستعرض فيها أهم الأسباب التي تؤدي إلي تعثر استقطاب واستخدام موارد القروض والمعونات الدولية في إحداث التنمية هو القصور في إدارة القروض والمعونات الدولية في البلدان النامية والذي يؤدي إلى تأخير ملموس في تنفيذ المشروعات الممولة عن موعدها المحدد ويتمثل هذا القصور في ثلاثة جوانب تتعلق بالصعوبة في إكمال الإجراءات والتنفيذية وفي عدم الوفاء في التزامات الحكومة في تنفيذ المشروع وعدم وفاء الحكومة بسداد التزامات القروض في موعدها المحددة .

وتناولت الدراسة أيضاً الإجراءات المطلوبة لاستقطاب موارد القروض والمعونات الدولية وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة التي تحتاج إلى وقت وتتطلب التنسيق بين عدة أطراف في الدولة المتلقية والمانحة ، وتشتمل على العديد من الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة للوفاء بمتطلبات تقديم دراسات الجدوى وتقديم طلبات التمويل والتفاوض حول اتفاقية القرض ثم إجراءات طرح وتقييم عطاءات تنفيذ المشروع والتعاقد مع المقاول وما يتبعها من تقييم لطلبات السحب من القرض وفقاً لنصوص العقد مع المقاول ثم متابعة تنفيذ المشروع وضمان توفير مكون العملة المحلية الكافي وفي الوقت المناسب لمراحل تنفيذ المشروع.

2- دراسة سالم خلف سليمان(2000م)[2]:

---

[1] 1-هيثم يوسف الفاضل (2011)، تناولت الدراسة محاولات السودان للاستفادة من مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد،'جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا'عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

[2] -سالم خلف سليمان القطارنة '(2000)' المديونية الخارجية للأردن وأثرها على القرار الإقتصادي والتنمية ،رسالة دكتوراه غير منشورة في الإقتصاد ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

تناولت الدراسة المديونية الخارجية للأردن وأثرها على القرار الاقتصادي والتنمية في الفترة من (1985–1995) ،هدفت الدراسة إلى تحديد دقيق لواقع مديونية الأردن من خلال دراسة تطور حجم قروض الأردن الخارجية ، والتعرف على الأسباب الحقيقية وراء تراكم المديونية الخارجية للأردن ، والتعرف على مقدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه الخارجية في الاقتصاد والتنمية في الأردن ، ودراسة أثار برامج التصحيح الاقتصادي التي تم إتباعها في الأردن على مديونية الأردن الخارجية وعلى واقع الاقتصاد للأردن ونتائج هذه البرامج .

وافترضت الدراسة على أنه إذا وجه الاقتراض الخارجي إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ،فإن الدولة قادرة على خدمة أعباء ديونها والعكس صحيح. وخلصت الدراسة على أن من أسباب الديون هو زيادة الإنفاق المحلي بشقيها الإستهلاكي ويتمثل فيما ينفقه المجتمع من أجل إشباع حاجاته الإستهلاكية الجارية ،وكذلك الإنفاق الإستثماري والذي يتمثل فيما ينفقه المجتمع من أموال من أجل زيادة وتوسيع طاقاته الإنتاجية وعليه فإنه إذا كان حجم ما يملكه المجتمع من ناتج محلي أو من دخل محلي يقل عما ينفقه هذا المجتمع على الإستهلاك القومي والإستثمار القومي معاً ، فإن هذا المجتمع يضطر إلى الإستعانة بموارد خارجية ومنها القروض بطبيعة الحال ، وكذلك هروب الأموال إلى خارج الدولة ، إنخفاض عائد الصادرات، وزيادة الإنفاق العسكري والتالي نفقات التسليح تمثل عبئاً إضافياً على موارد الدول ن سوء الإدارة حيث أن سوء الإدارة في العديد من الدول النامية أفقدها القدرة على إستخدام القروض بكفاءة من ناحية والقدرة على إدارة الدين بأسلوب سليم قادر على مواجهة الأزمات من ناحية أخري .

3– دراسة عمار محجوب زكي(2002م)[1]:

تناولت هذه الدراسة علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول العربية في عام (2002م) وافترضت التالية أن هنالك علاقة طردية بين العجز في الموازنة العامة للدولة والدين العام الخارجي ، وهنالك علاقة عكسية بين الدين العام

[1] -عمار محجوب زكي (2002)، علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول العربية ، السودان ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

الخارجي والناتج المحلي الإجمالي ، وأن هنالك علاقة عكسية بين عبء الدين العام الخارجي والقدرة الذاتية للإستيراد .

إستخدم في الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي في الوصول إلى النتائج وإستخدام الطرق الإحصائية وطرق القياس الإحصائي في تحليل البيانات وإختبار الفروض والتأكد من صحتها .

وتناولت أيضاً القروض من مصادر الإقراض الرسمية وهي القروض من المؤسسات الدولية يمنح هذه القروض من مؤسسات تنمية عالمية أو إقليمية وتهدف في المقام الأول إلى دعم برامج التنمية والإعمار في الدول المقترضة بعد أن تتثبت من جدواها الإقتصادية والإجتماعية والفنية ويتم إستخدام أساليب السحب من القروض المقدمة بأسلوبين من بينها الأسلوب التي بموجبه يتم تقييم المشروع المزمع تمويله من قبل جهة التمويل وبعد إستكمال إجراءات التوقيع على إتفاقية القرض يتم الصرف على المشروع في إطار إعتمادات مالية تدرج خصيصاً ضمن الموازنة العامة للدولة المقترضة من ثم يتم إستعادة المبالغ المصروفة بموجب المستندات الدالة على الصرف الفعلى من جهة التمويل خصماً من قيمة القرض المتفق عليه ، أما الأسلوب الثاني وبموجبه يتم تقييم المشروع المزمع تمويله من قبل جهة التمويل وبعد إستكمال إجراءات التوقيع على إتفاقية القرض يتم فتح حساب خاص لدى البنك المركزي للدولة .

4- دراسة حسن توكل أحمد فضل(2010م)[1] :

تناولت هذه الدراسة نمذجة الديون الخارجية للسودان في الفترة (1980-2008م) وقامت الدراسة على الفرضيات التالية صيغة المعادلات الأنية هي الصيغة الهيكلية ،القياسية ،التطبيقية الملائمة والمناسبة لدراسة وتقدير نموذج المديونية الخارجية للسودان ، هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم مديونية السودان الخارجية ، سعر الصرف يؤثر على الدين الخارجي ويتأثر بمعدل التضخم ، هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي ، هنالك علاقة طردية بين حجم الصادرات والدين الخارجي ، يساهم معدل التضخم

[1] حسن توكل أحمد فضل (2010م) ، نمذجة الديون الخارجية للسودان ، رسالة ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا .

في السودان في زيادة حجم الدين الخارجي بنسبة (0.089) ، تراكم مديونية السودان الخارجية يزيد من عبء ونسبة مساهمة الفرد "المواطن السوداني" من الدين الخارجي .

ويرى الباحثان بأن الدراسة أعلاه اتفقت مع الدراسة الحالية بأن سعر الصرف يؤثر سلباً على الدين الخارجي للسودان ، وكذلك بأن معدل التضخم يؤثر سلباً على الدين الخارجي أيضاً .

5- طارق محمد الرشيد(2005م)[1] :

تناولت الدراسة " تقويم الحلول المشتركة لعلاج مشكلة مديونية السودان الخارجية،"رؤي إسلامية للحل" في العام 2005م.ومشكلة الدراسة هي لقد شهد عقد التسعينيات من القرن الحالي تطورات بارزة في قضية الديون الخارجية جعلت منها أعقد القضايا المطروحة علي الساحة الاقتصادية الدولية،حيث تزايدت المديونية الخارجية بمعدلات لم يسبق لها مثيل وأصبحت قضية حقيقية تهدد الإستقرار العالمي.

وجاءت فرضيات الدراسة على أن الحلول العلمية التي لجأ إليها السودان وهي عملية الجدولة واستبدال الديون ساعدت بشكل كبير في تفاقم وتصاعد مشكلة المديونية.

إن دارسة وتقييم الحلول المقترحة لعلاج مشكلة المديونية الخارجية للسودان مع بيان الجوانب الإيجابية والسلبية لتلك الحلول لا تأتي إلا ضمن دراسة علمية موضوعية ترتبط بالتحليل المنهجي والمناهج المستخدمة في هذه الدراسة هي التحليلي، والتاريخي، والإحصائي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة زيادة حصيلة النقد الأجنبي من خلال زيادة تنمية الصادرات التي تعتبر الوسيلة الوحيدة التي من خلالها تستطيع الدولة الوفاء بإلتزاماتها الخارجية.

وقد أوصت الدراسة بتوجيه إستراتجية التنمية وفق مرتكزات إسلامية.استخدام القرض الحسن لما من دور في حل مشكلة المديونية. ترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي لتمكين الدولة من دفع أعباء ديونها الخارجية في مواعيدها المحددة حتي لاتضطر إلى إعادة الجدولة. وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي. توحيد مواقف الدول المدينة الإسلامية وغير الإسلامية

[1] طارق محمد الرشيد (2005م)،تقويم الحلول المشتركة لعلاج مشكلة مديونية السودان الخارجية "رؤي إسلامية للحل"،رسالة ماجستير غير منشور جامعة أمدرمان الإسلامية.

تجاه المؤسسات الاقتصادية الدولية وذلك بتشكيل "نادي للمدينين" علي نمط نادي الدائنين "نادي باريس" يدافع عن صالح الدول المدينة.

6- فاطمة علي محمد شاهين(2007)[1]:

تناولت هذه الدراسة "تطابق النماذج الخطية بالتطبيق على دالة الدين الخارجي للسودان في الفترة من (1970-2005م).وتلخصت مشكلة الدراسة في أن تفاقم أزمة الدين الخارجي التي يعاني منها السودان والتي أخذت في التزايد،حيث تكون الدولة المدينة ملزمة برد أصل الدين وفوائده بعملات أجنبية،كما أن تعاقب الحكومات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلادنا كان له دور كبير في عملية الاقتراض جذب الاستثمارات والتمويل لمشاريع التنمية.

حددت الدراسة الفروض التالية: تناقص حجم مديونية السودان الخارجي وانعكاس ذلك إيجابياً على الاقتصادي والمعيشي للمواطن السوداني.تجانس التباين للمديونية الخارجية للسودان في فترة الدراسة.تراكم المديونية يزيد من نصيب الفرد المواطن السوداني من الدين.

واتبعت الدراسة في بحثها المنهج الوصفي من خلال وصف متغيرات النموذج،وكذلك المنهج الاستدلالي القائم على اختبار فرضيات النموذج باستخدام الحاسب الآلي وذلك ببرنامج (SPSS).

وكذلك النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة كانت على هذا النحو: إزدياد نصيب المواطن السوداني من الدين وإنعكس ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي والمعيشي.عدم تطابق تجانس التباين لنموذج الدين في الفترة الأولى قبل الثورة وفي الفترة الثانية في عهد الثورة.إن المتغير المستقل المتمثل في الواردات قد أستبعد من النموذج الكامل،كما تم إستبعاد المتغيران المستقلان التضخم والصادرات في نموذج الفترة الأولى،وإستبعاد التضخم والواردات والصادرات من نموذج الفترة الثانية لعدم تأثيرهما على المتغير التابع الدين الخارجي.
وقد أوصت الدراسة بالأتي: السعي بجد لضبط الإعتماد على الاقتراض والإستفادة من التمويل الميسر بالصورة التي تمكن من السداد مستقبلاً. أن لا يلجأ للإقتراض إلا للمشروعات الكبيرة التي تثبت جدواها الاقتصادية. التحرك السياسي الجاد والسعي للحصول على إعفاء أكبر ممكن من الدين الخارجي. عدم اللجوء إلى خيار إعادة الجدولة إلا في حدود ضيقة.

[1] فاطمة علي محمد شاهين (2007م)، تطابق النماذج الخطية على دالة الدين الخارجي للسودان ،رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد'جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا'عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

7- منال حسن محمد هارون(2005م)[1]:

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في الفترة من (1970-2000م). تلخصت مشكلة دراستها في تمثل الديون الخارجية محدداً أساسياً في التنمية الاقتصادية.يتأثر الدين الخارجي بمجموعة من العوامل والمتغيرات.ظهرت مشكلة المديونية كمشكلة دولية منذ انهيار نظام النقد الدولي عام1971م وعجزه عن توفير السيولة في الاقتصاد العالمي وما صاحبها من أزمات الركود التضخمي.

وجاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي ارتفاع معدل التضخم يساعد في تدني الصادرات وبالتالي زيادة الدين الخارجي. تدهور سعر الصرف للعملة يساعد في إرتفاع وتصاعد خدمة الدين. كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كلما قل الدين الخارجي. زيادة حجم الصادرات تقلل من حجم الدين الخارجي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي والاستعانة بالقياس الاقتصادي وذلك باستخدام الأدوات والأساليب الرياضية والإحصائية للوصول إلى تقديرات لمعالم النموذج وإختبار هذه التقديرات في التبؤ.

والنتائج التي توصلت إليها الدراسة هي الإقتصاد السوداني مرتبطا بالإقتصاد الرأسمالي ولن تتغير طبيعته إلا بعد إحداث تغيرات سياسية في البيئة الإنتاجية. أتبعت العديد من الإستراتيجيات لمعالجة أزمة المديونية. النموذج المقدر يخلو من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد وهذا ما وضحته نتائج الدراسة والتحليل، وكذلك خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي. أهم العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة تتمثل في الصادرات وسعر الصرف والتضخم.

وقد أوصت الدراسة على السودان أن يطبق سياسة مالية ونقدية مستقرة والتوسع في سياسة الإنفتاح وتفعيل عجلة التجارة الخارجية. الإهتمام بتحسين الصادرات وتنويعها خاصة بعد إستخراج البترول. إزالة العقبات أمام الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي وتوفير البيئة التي ترحب وتشجع الاستثمار الأجنبي. تشجيع الادخار المحلي. إتباع برامج إقتصادية صارمة. توفير مدخلات الإنتاج لزيادة الإنتاجية. الدعاية المكثفة لصادرات السودان في الأسواق العالمية من تحسين سمعة السودان. جدية الحكومة في دفع الديون مع إحكام الرقابة على مجال الصادرات.

---

[1] منال حسن محمد هارون (2005م)،العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في السودان ،رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد القياسي،جامعة أمدرمان الإسلامية.

8- عتيقة عبد الفراج أحمد(2006م)[1]:

تناولت هذه الدراسة "استخدام الانحدار المتعدد في دراسة المديونية الخارجية وأثرها على الفقر في السودان خلال الفترة من 1980-2003م".تلخصت الدراسة المشاكل التي تؤدي إلى تراكم المديونية وأثرها على الفقر،وتم تكوين نموذج قياسي يتضمن نصيب الفرد من الدين الخارجي كمتغير تابع،أما المتغيرات المستقلة هي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وعدد السكان الذي كان أهم متغير مؤثر.

وتوصلت الدراسة إلى أن تراكم المديونية يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدين الخارجي. جميع معالم النموذج كانت معنوية أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها أثر معنوي على نصيب الفرد من الدين الخارجي للسودان. النموذج شبه اللوغريثمي للمتغير التابع هو أفضل نموج.

9/أدم حسين يعقوب (2005م)[2].

تناولت الدراسة "التحليل الإحصائي لدالة ديون السودان الخارجية في الفترة من 1982-2002م مع تقديم محاولة للتنبؤ بحجم الدين الخارجي المستحق على السودان في المستقبل القريب". ركز فيها على العوامل التي تؤثر على حجم الدين الخارجي للسودان،وكشف التحليل عن المعنوية العالية للنموذج ومقدرة النموذج التامة على تفسير المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وإن دالة الدين الخارجي للسودان يمكن أن تمثل بنموذج خطي مع كل من حجم السداد السنوي للديون وحجم الصادرات.إنخفاض سعر الصرف مقابل الدولار، وقلة العملات الأجنبية أدي إلى عدم الإلتزام بالسداد في المواعيد المحددة وتراكم المتأخرات. تراكم المديونية أثر سلباً على الإستثمارات الأجنبية، وهذا أدي إلى توقف العديد من المؤسسات التمويلية من مزاولة نشاطها الإستثماري لضعف القدرة الإئتمانية.

---

[1] عتيقة عبد الفراج أحمد (2006م).،استخدام الانحدار المتعدد في دراسة المديونية الخارجية وأثرها على السودان ،رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد'جامعة أمدرمان الإسلامية.

[2] أدم حسين يعقوب (2005م)،التحليل الإحصائي لدالة ديون السودان الخارجية مع تقديم محاولة للتنبؤ بحجم الدين الخارجي المستحق على السودان في المستقبل القريب، رسالة ماجستير غير منشور في الإحصاء التطبيقي،جامعة جوبا.

وجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

وجه الشبه: أن من أسباب تعثر الديون الدولية في البلدان النامية هو القصور في إدارة القروض والمعونات الأجنبية. وكذلك إتفقت مع دراسة حسن توكل ومنال حسن محمد في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الخارجي في الفرضية الثانية وكذلك إتفقت مع دراسة عمار محجوب زكي في قوله بأن العلاقة بين الدين العام الخارجي والإستثمارت الأجنبية في علاقة عكسية في الفرضية الثالثة.

وجه الإختلاف: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في إضافة الدراسة الحالية لفترة زمنية جديدة واستخدام أحدث الأساليب القياسية للوصول إلى النتائج.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الديون الخارجية وأثارها

المبحث الثاني: دوافع اللجوء للإقراض والاقتراض ومؤشرات وأسباب المديونية الخارجية

المبحث الثالث: أثر الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات

المبحث الأول

الديون الخارجية وأثارها

أولاً: تعريف الديون والقروض الخارجية

للتحدث ومعرفة الديون الخارجية يجب التعرف أولاً التعرف على القروض الخارجية لأنها هي الآلية الرئيسية التي نشأت منها الديون الخارجية.

أ- تعريف القروض الخارجية:

-يقصد بها هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الأطراف. وهكذا يتضح أن القروض الخارجية تمثل إلتزمات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتجسد هذه الإلتزمات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين والتي تتضمن مدفوعات أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض.[1]

هي وسيلة غير عادية لتمويل النشاط الحكومي تلجأ إليها في ظروف إستثنائية وذلك عندما تعجز المتحصلات من العملات الأجنبية تغطية المدفوعات الأجنبية .

- (هي الأموال التي تقترضها الدولة أو القطاع الخاص أو بضمانتها من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية أو البنوك التجارية الأجنبية نظير تعهداً برد المبلغ المقترض وبدفع فوائد سنوية وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقاً لشروط العقد).[2]

ويتضح مما سبق أن القروض الخارجية تمثل إلتزامات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتجسد هذه الإلتزامات بحتمية سدادها.

ب- تعريف الديون الخارجية :

1-البنك الدولي : (هي تلك الديون التي تسدد لمقترضين رسمين من الخارج أو بسلع وخدمات وتكون فترة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة والتي تعتبر إلتزاماً مباشراً على شخصية إعتبارية عامة في الدول المدينة أو بضمانها)[2].

---

[1] عرفات تقي الحسيني (2002م)، التمويل الدولي. 2002.عمان.دارمجلاوي للنشر.الطبعة الثانية. ص68.

[2] أحمد عبدالله إبراهيم (2007م)، (الاقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني). 2007م، مطبوعات جامعة بترا، ماليزيا، الطبعة الأولى، ص130.

2–صندوق النقد الدولي: (هي مجموعة الديون المعقوده أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى غير المقيمين في نفس الدولة أجانب بعملة أجنبيه في ميعاد إستحقاق معين).[2]

عناصر تضمنها التعريف:

أ- وجود عقد الضمان من جانب الدولة أو أجهزتها العامة.
ب- يجب أن يكون الدين الخارجي مسدد لأجنبي.
ت- أن يكون السداد بعملة أجنبية.
ث- تاريخ الإستحقاق يجب أن يكون محدداً.

3- ولوضع تعريف للديون الخارجية: شكلت أربعة منظمات دولية وهي (بنك التسوية الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية) شكلت فريق عمل دولي لإحصاء الدين الخارجي عام 1984م وتم تعريف إجمالي الديون الخارجي بأنه (مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة في وقت محدد على القائمين في بلد ما، لغير المقيمين لسداد الأصل مع الفائدة أو بدونها أو لسداد الفائدة بالأصل أو بدونه).[3]

بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالديون الخارجية :

- الدين العام : هو إلتزام خارجي لهيئة مدنية من هيئات القطاع العام بما في ذلك الحكومة الوطنية أو احدي فروع الحكومة أو الهيئات العامة المستقلة.
- دين مضمون من القطاع العام : هو إلتزام خارجي متوجب على مدين من القطاع الخاص وتسديده مضمون من جانب هيئة من هيئات القطاع العام .
- دين خارجي خاص غير مضمون : هو إلتزام خارجي متوجب على هيئة من هيئات القطاع الخاص دون أن يتضمن تسديده هيئة من هيئات القطاع العام. [4]

---

[2] رياض صالح أبو العطا (1993م)، (ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي) 1993م دارالنهضة العربية. الطبعة الأولى. القاهرة..ص63.

[2] سالم خلف القطارنة (2000م)، المديونية الخارجية للأردن وأثرها على القرار الإقتصادي والتنمية في الفترة 1985-1995.رسالة دكتوراه غير منشورة.جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.الخرطوم.مرجع سابق. ص18.

[3] - رياض صالح أبو العطا . مرجع سابق. ص64.

[4] علي عبد الغني مهرة(1996م)، (الديون الخارجية وأثرها على عملية التنمية). 1996جامعة دمشق.الطبعة الأولى.دمشق..ص17.

ثانياً: أثار الديون الخارجية

الآثار الاقتصادية للديون الخارجية:

إذ أن القروض الخارجية تكون تحت تصرف الدولة المقترضة ويساهم في تعديل ميزان المدفوعات للدولة وتحسين سعر صرف العملة المحلية. وأياً كان مصدر القرض الخارجي فإن الآثار المترتبة عليه ترجع إلى طريقة إستخدامه لذلك تكون الآثار الاقتصادية الناجمة عن القرض الخارجي تتضمن الإعتبارات التالية:

أ-إذا أودعت قيمة القرض لدى البنوك التجارية أو البنك المركزي من شأنه أن يرفع حجم ودائع البنك المركزي ويمكنه من زيادة إصداره النقدي الجديد فحتى إيداعه في البنوك التجارية يوسع من نطاق الإئتمان.

ب-إذا استخدمت حصيلة القروض الخارجية في شراء السلع الإستهلاكية وغالباً ما تكون السلع الضرورية والأساسية لأفراد المجتمع مما ينجم عنه من زيادة المعروض من هذه السلع ومع ثبات العوامل الأخرى، فسوف تنخفض أسعارها مما يدل على الأثر الإيجابي المبدئي لهذه القروض لتتجلى الأثار السلبية لهذه القروض عند سداد قيمة القرض وفوائده، حيث يتعين على الدولة البحث عن مصادر لتمويل سداد هذا القرض التي لم تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في حين سدادها يستلزم ضرورة تحويل جزء من الناتج القومي إلى العالم الخارجي ليصبح القرض عبئاً مؤجلاً تتحمله الأجيال المقبلة.

ج- إذا تم استخدام حصيلة القرض الخارجي في شراء سلع إنتاجية فإن سداد أقساط وفوائد مثل هذا القرض لا يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي لأنه يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية حيث يولد من الآثار الإيجابية للقرض تصل أقصاها عندما يتم استخدام حصيلة القرض في تمويل مشروعات تقوم بتصدير منتوجاتها فتكون العملة الأجنبية هي محور التبادل وبالتالي تحافظ على توازن الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة.

د- إذا تم الإعتماد على القرض الخارجي في تسديد قروض سابقة بعد عجز الموارد الحقيقية للدولة عن سداد الإلتزامات فتعد هذه القروض بمثابة عبء متراكم ومتزايد على الإقتصاد القومي يترجم بظهور مشكلة الديون الخارجية.[1]

للقروض العامة الخارجية العديد من السلبيات يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

1- **إزدياد عجز الموازنة:** وذلك من خلال زيادة نسبة خدمة الدين العام وهذا بدوره يزيد من عجز الموازنة.

[1] بوخلو عبد العزيز(2018)، دور القروض العامة في تمويل الإنفاق العمومي،بحث مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية، ص ص53-54.

إزدياد عجز ميزان المدفوعات: الاقتراض الخارجي يساهم في البداية إلى زيادة الإستثمار الإجمالي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويكون تأثيره إيجابياً على ميزان المدفوعات ولكن عندما تصل المديونية إلى مستوى حرج نتيجة عدم الاقتراض المخطط له الذي يؤدي إلى زيادة مدفوعات خدمتها المسببة للعجز في الميزان الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي ميزان المدفوعات أصبح الإفراط فيه عامل مسبباً لهذا العجز.

2- **التأثير السلبي على الإستيراد:** حيث أن قدرة الإقتصاد القومي على الإستيراد متغير هام تعتمد عليه مستويات الاستهلاك والإنتاج والإستثمار وإن تعرض هذه القدرة إلى الضعف ينتج عنه نتائج سيئة للإقتصاد في حالة عدم قدرة الدولة على الاستمرار في استيراد السلع الضرورية والتي لا يمكن الإستغناء عنها.

3- **التأثير على الإحتياطيات الأجنبية:** يؤدي هذا التأثير إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية بالإضافة إلى تزايد العجز في الحساب التجاري وبالتالي عجز الميزان الكلي لمدفوعات إلى قيام الحكومة بإستخدام الجزء الأخير من الاحتياطات الاجنبية لخدمة أعباء الدين الخارجي.[1]

وكذلك من الآثار الاقتصادية للديون الخارجية:

إن الآثار المختلفة التي تحدثها الديون الخارجية، تتفاوت من دولة إلى أخرى، نظراً للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الديون نفسها ودرجة تنوعها وشروطها، كأجال استحقاقها. كما تختلف هذه الآثار بسبب التباين الناشئ عن إختلاف الهياكل الاقتصادية في هذا البلدان. ويتوقف هذا الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين الموارد المالية المتأتية عن الاقتراض الدولي في الاستثمار[2].

الآثار الناتجة عن تفاقم حجم الديون الخارجية في النقاط التالية:

1- أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي:

- تؤكد نظرية الديون المفرطة على تأثير الديون على النمو عن طريق تقليل تراكم راس المال. حيث أن عند نمو الديون فإن المستثمرين يقللون من توقعاتهم في العوائد وذلك بسبب توقع زيادة الضرائب من أجل دفع الديون وهذا سيثبط المستثمرين المحليين والأجانب من ثم يثبط تراكم رأس المال.كما أن المستثمرين في الدول ذات المديونية العالية يتراجعون عن قراراتهم الاستثمارية بسبب عدم التأكد من أي جزء من الديون سيتم دفعة بموارد البلد. فإذا

---

[1] بوخلو عبد العزيز، المرجع السابق،ص ص54-55.

[2] مازن أحمد محمود أبو حصيرة (2015).الديون الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في فلسطين.رسالة ماجستير . الجامعة الإسلامية. غزة.مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا.الرقم ج س غ/35/.ص57.

كان جزء كبير من إيرادات الصادرات سيستخدم لخدمات الدين الخارجي فسيبقي جزء قليل متاح للاستثمار والنمو الاقتصادي.

– تقيد الديون المرتفعة النمو الإقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج، حيث تكون الحكومة أقل إستعداد لتبني سياسة صعبة أو مكلفة إذا توقعت أن العواد المستقبلية من زيادة الإنتاج ستذهب للدين الأجنبي. وبالتالي فإن السياسات الضعيفة المتخذة ستؤثر على الاستثمار والإنتاجية.

– تؤثر الديون بطريقة غير مباشرة على النمو الإقتصادي عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة والتي تشمل الخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية مما يؤثر سلباً على راس المال البشري ومن ثم على قرار الإستثمار والنمو الإقتصادي.

2ـــ انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية:

ـــ انعكاسات المديونية الخارجية على الإدخار المحلى

إن العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والإدخار المحلي أفرزت أطروحتين:

أ– التكامل بين الموارد المحلية والأجنبية:

فيرى أنصار الفرضية الأولى أن رؤوس الاموال الأجنبية إذا ما إستغلت إستغلالاً إقتصادياً جيداً تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وإرتفاع مستويات الدخل وبالتالي ترتفع معدلات الادخار وذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من وراء اقتراضها[1].

ب– الإحلال بين الصنفين:

في حين يرى أنصار الفرضية الثانية أن هذه الأموال لا تستغل الاستغلال الأمثل لها وغالباً ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصاً للسلع المستوردة ونسبة قليلة تتجه للاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلباً على إمكانات الادخار المحلي.

ـــ انعكاسات المديونية الخارجية على الطاقة الإستيرادية

تستحوذ الديون الخارجية على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وتشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الإدخار والتوسع الإقتصادي.

إذا إستطاعت الدولة توفير القدر الكافي من المال اللازم لإستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الإقتصادي، استطاعت تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أو حدوث إختناقات تعوق طموح وتنفيذ هذه الخطط.

---

[1] مازن أحمد محمود أبو حصيرة، المرجع السابق،ص ص58-59.

وهنالك عدة عوامل تؤثر بشكل أو بأخر في المقدرة الاستيرادية منها: حجم وعائدات الصادرات وتكلفة السلع المستوردة وخدمة الديون الخارجية والتي تتمثل في مجموع الأقساط والفوائد التي تدفعها الدول المدينة خدمة لديونها وإعادة جدولتها. وتؤثر هذه الأعباء على إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية بسبب استنزافها للحظ الأوفر من العملات الصعبة المتاحة للبلد.

ـــــ انعكاسات المديونية الخارجية على معدلات التضخم

إن إرتفاع إعتماد الدول النامية ومنه الدول العربية على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التضخم في هذه الدول، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة.

ويؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية إستجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) خوفاً من تأكلها.

وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والإستيرادية للدول المدينة ومنها الدول العربية قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع التي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول.[1]

آثار الديون الخارجية على المتغيرات الإقتصادية

1ـــ أثر الديون الخارجية على القدرة على الاستيراد:

لا شك أن خدمة الديون الخارجية تستنزف جزءاً هاماً من حصيلة صادرات الدول العربية السنوية، حيث بلغت نسبة حجم الدين إلى الصادرات حوالي13.4% عام 1986م مما يعني أن جزءاً مهماً من حصيلة الصادرات يدفع للدول المدينة على شكل أقساط وفوائد على الديون الخارجية العربية، حصيلة الصادرات من جهة أخرى تؤثر وبشكل رئيسي على قدرة الدول على الإستيراد والذي يؤثر بدوره على مستويات الإستهلاك والإستثمار، لهذا كلما تزايد حجم المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية كلما إنخفضت موارد الدول المتاحة من النقد الأجنبي لتمويل وارداتها.

2ـــ آثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات:

تعاني الدول العربية من العجز في موازين مدفوعاتها ورغم أن هنالك عدة عوامل مسؤولة عن مثل هذا العجز، إلا أن زيادة حجم الديون الخارجية وما ترتب عليه من أعباء تعتبر إلى حد ما أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا العجز المستمر، حيث استمر ميزان المدفوعات

[1] مازن أحمد، المرجع السابق، ص ص59-61.

في التدهور في السنوات الأخيرة بما فيها الدول النفطية، حيث تحول الموقف الكلي لموازين مدفوعاتها من فائض بلغ 16 بليون دولار عام 1980 إلى عجز بلغ 3,5بليون دولار عام 1984 ومن ثم إلى عجز يقدر ب 9,32 بليون دولار عام 1986، يرجع السبب في تدهور الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى إنخفاض أسعار النفط وما صاحبه من إنخفاض ملحوظ في فائض موازين الدول النفطية التجارية، لا شك أن موازين الدول العربية غير النفطية لا تزال تعاني بصفة عامة من إختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين التجارية والجارية،[1] الأمر الذي يؤدى إلى إستمرار البحث عن مصادر للتمويل وإلى الحاجة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلالات التي تقف وراء العجز.[2]

3ــ آثر الديون الخارجية على الإحتياطات الدولية:

لا شك إن زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية العربية مع إنخفاض حصيلة صادرات أو بالأحرى النقد الأجنبي أدى إلى إنخفاض حجم الاحتياطات الدولية للدول العربية، حيث يعكس انخفاض حجم الاحتياطات الدولية للدول العربية خلال عام 1986 ضعف أداء موازين المدفوعات مثلاً بالنسبة للدول النفطية انخفضت نسبة الاحتياطات الدولية للواردات من 68% عام 1985م إلى 82% عام 1986م بالنسبة للدول الغير نفطية فقد بلغت نسبة الإحتياطات إلى الواردات حوالي 13%. لقد إنخفضت حجم الاحتياطات الدولية في الدول العربية بشكل عام من 56,17 بليون دولار عام 1982 إلى 40,86 بليون دولار عام 1986 في نفس الوقت ارتفع حجم أعباء خدمة الديون العربية من 8,98 بليون دولار عام 1982 إلى 10,76 بليون دولار عام 1986،[3]هذا فإن أعباء خدمة الديون الخارجية (أقساط+فوائد) تؤدى إلى تخفيض الاحتياطات الخارجية للدول العربية مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض نسبة الاحتياطات الخارجية للواردات ومن ثم إضعاف قدرة هذا الدول على الاستيراد، سواء من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية ومن ثم التأثير على النشاط الإقتصادي للدول المدينة.

4ــ الآثر على الإدخار والاستثمار والتشغيل:

لقد كان لأزمة الديون الخارجية أثاراً سلبية على الإستثمار والتشغيل، فالمبالغ التي تدفع على شكل أقساط وفوائد للدائنين تلتهم جزءاً هاماً من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، حيث أنها تمثل إنتقاصاً من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن أن توجه لزيادة المدخرات، ومن ثم زيادة في معدلات الاستثمار والتشغيل.

---

[1] جميل الطاهر،أزمة الديون الخارجية وآثارها على اقتصاديات العربية دراسة تحليلية، مجلة علمية سنوية محكمة،جامعة الكويت، العدد الثالث،1990،ص ص168-170.

[2] عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية(الأسباب والحلول)،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2014 ،ص55.

[3] جميل الطاهر،المرجع السابق،ص ص189-194.

5ـ الأثر على مستويات المعيشة:

تعتمد الدول العربية بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية وهو ما يشكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد[1] أعباء المديونية الخارجية، إلا أنه من ناحية أخرى فقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيراً واضحاً على مستوى معيشة السكان حيث لجأت الدول تحت ضغوطات الأزمة إلى الضغط على الواردات من السلع الإستهلاكية الغذائية ، حيث لجأت غالبية الدول العربية على عملية الإصلاح الإقتصادي، قد أدى إلى تدهور مستوى استهلاك الأسر فالفروق التي أحدثتها عملية الإصلاح بين المستوى العام للدخول والمستوى العام للأسعار، قد انعكست سلباً على المستوى العام للإستهلاك، كل ذلك أدت إلى تخفيض قيم العملة المحلية وبالتالي أثرت على أسعار ضروريات الحياة وما نجم عن كل ذلك من تدهور كبير في مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب الدخول الضعيفة التي تشكل الأغلبية الساحقة من السكان، وذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور والمرتبات حيث كانت معدلات التضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة في الدخول النقدية. [2]

الآثار الاجتماعية للديون الخارجية:

تتسبب الديون العربية الخارجية في زيادة نسب التضخم وتقليل القيم الحقيقية للعملة الوطنية مما يشجع رؤوس الأموال المحلية على الهجرة إلى الخارج كما يتسبب في زيادة معدلات البطالة وتسريح العمالة مما يتسبب في مشكلات إجتماعية خطيرة.

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الإجتماعية ومع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام وتفاقم أزمة المديونية بشكل خاص، كان من الطبيعي أن تتأثر الدول العربية بهذا الواقع من خلال آليات مختلفة.

الآثار السياسية للديون الخارجية:

من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القانون الدولي العام مبدأ السيادة، وذلك المبدأ الذي يعطي لكل دولة تصريف شؤونها الداخلية والخارجية وفقاً لمصلحتها، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي، ولقد تأكد هذا المبدأ في العديد من المواثيق الدولية ومن الآثار السياسية:

- التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدول الفقيرة:

وإذا كان الإستعمار السياسي قد إنحسر مداه إلا انه عاد أشد وأقوى في صورته الإقتصادية، فقد وجدت الدول الدائنة والمنظمات الدولية[3] في المجال المالي الطريق المفتوح للتدخل في

---

[1] نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر،عمان،2013،ص ص95-100.

[2] الهاشمي بوجعدار،أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها، جامعة منتوري قسنطية، الجزائر،العدد12،1999،ص106.

[3] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2012،ص264.

شؤون الدول المدينة الفقيرة، حيث إستغلت حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية والسيولة النقدية، وهذا كله يفتح الباب امام الأغنياء لفرض سيطرتهم على الفقراء، من أجل تنفيذ السياسات التي تحقق أهدافهم، ويكون التدخل بضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى، بقصد إلزامها بالقيام بعمل أو الإمتناع عن عمل أو بالعدول عن تصرفات معينة تكون ضد المصالح الخاصة للدول أو لرعاياها ولقد بدأ التدخل في شؤون الدول كوسيلة لحماية مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية ومواطنيها في الخارج.

وتتعدد صور التدخل في الحياة الاقتصادية، فقد تكون في شكل دبلوماسي عن طريق تقديم مذكرات أو طلبات أو إنذارات ،وقد يتم عن طريق إتخاذ إجراءات اقتصادية لتجميد أموال الدولة وممتلكاتها، مثلما حدث عقب تأميم قناة السويس وقد يتخذ القوة وسيلة لذلك.

ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة على تدخل الدائنين في شؤون المدينين وذلك بدءاً من التدخل في شؤون مصر وتركيا، وإذا كان هذا التدخل قد بدأ عادة في النواحي الاقتصادية المالية، إلا أنه سرعان ما تحول إلى النواحي السياسية والعسكرية.

إن من أهم الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلباً على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه لمزيد من الضغوطات.

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي. وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها– خاصة الوجه المالي– فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال وإحتواء الشركات متعددة الجنسيات المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والإجتماعية إلا أن خطورة هذه النفوذ لن تقف عند البعدين الإقتصادي والإجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي. فيرى البعض أن هذا الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساساً للسيادة الوطنية وإستقلال القرار السياسي.

وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها في إختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها. وتشير إلى أن أزمة الديون الخارجية وما رافقها من تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الخواص الدوليين أوجد واقعا جديداً على حكامنا التعامل معه. ويتجلى هذا الواقع في تراجع مكانة العلاقات بين

الحكومات لصالح هذه الشركات والمستثمرين. [1] وهو ما يحتم تعزيز قدرتنا التفاوضية كعرب مع هذه الجهات والبحث عن اللغة الذي تفهمها هذا الأطراف بعيداً عن العواطف والصيغ الفارغة. وعناصر هذه اللغة هي حجم السوق المحلية والأداء الإقتصادي والمالي الجيد والمستقر ورأس المال البشري المؤهل بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتشريعات والنظم المحكمة.

بعد تفاقم أزمة الديون وتكريس العولمة وخاصة المالية لهيمنة الدول المتقدمة، تجسدت سياسة إزدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد. حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها زاتها على دول أخرى لا لشئ إلا لإختلال الموازين وإختلاف المصالح الإستراتيجية مع الدول المهيمنة أو القادرة على الهيمنة.

وفي ظل هذا الظرف الدولي الراهن، تصبح الدول العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضي ببلورة وتجسيد رؤية متكاملة حول التحولات الدولية الراهنة، تمكنها من احتلال موقعا أفضل يخولها مواجهة تداعيات هذه التحولات. فما كان على الدول النامية المدينة ومنها العربية في ظل هذه الظروف سوى مواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية من خلال (إعادة جدولة ديونها مع دائنيها)، بإعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمام الدول المدينة التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها.[1]

- **تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:** أي النزول بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء، وذلك من خلال ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبي.

- **إلغاء الرقابة على الصرف** وتحرير التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية.

- **إلغاء القيود المفروضة على الواردات** وإلغاء الإجراءات والنظم التي كانت تطبق لتشجيع الصادرات.[2]

- **ارتفاع أسعار الفائدة الدولية،** والتي كانت سالبة في بداية السبعينات ثم ارتفعت إلى أكثر من 9% في أوائل الثمانينات. [11] و **محدودية مصادر التمويل،** وتعاظم أعبائه.

---

[1] سالم خلف سليمان القطارنة، مرجع سابق،ص23.

[1] مازن أبو حصيرة ،مرجع سابق،ص ص67-68.

[2] رياض صالح أبو العطا،ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي1993،،دار النهضة العربية،القاهرة،ص190.

[1] عرفات تقي الحسيني،مرجع سابق،ص87.

الآثار الاجتماعية للديون الخارجية:

تتسبب الديون العربية الخارجية في زيادة نسب التضخم وتقليل القيم الحقيقية للعملة الوطنية مما يشجع رؤوس الأموال المحلية على الهجرة إلى الخارج كما يتسبب في زيادة معدلات البطالة وتسريح العمالة مما يتسبب في مشكلات إجتماعية خطيرة.

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية ومع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام وتفاقم أزمة المديونية بشكل خاص، كان من الطبيعي أن تتأثر الدول العربية بهذا الواقع من خلال آليات مختلفة.

فالدول العربية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل، نجدها تتحول تحولاً جذرياً من تطبيق برامج التثبيت والاصلاح الهيكلي، متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية.

ومن المنطقي أن يكون لمثل هذه التحولات الجذرية أثرها على المجتمع. أن أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة إرتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة،عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد إستقرارها الاجتماعي والسياسي.

وترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال : تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات إنكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها، مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل.[2]

[2] مازن أحمد أبو حصيرة،مرجع سابق،ص ص65-66

المبحث الثاني

أسباب تفاقم أزمة الديون الخارجية

أولاً: دوافع اللجوء للإقراض والاقتراض :

1- دوافع اللجوء إلي للاقتراض:

أ-هروب الأموال إلى الخارج بدلاً من أن يكون هذه الأموال داخل الدولة، وتؤثر إيجابياً على الاستثمار داخل الدولة، وتؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات من هروبها الذي يؤدي إلى زيادة حد العجز بميزان مدفوعات الدولة، ومن ثم تتبعه في زيادة الميل للاستدانة وتمثل كذلك موارد ضائعة على الدولة وتخرج بأساليب غير مشروعة ويحرم منها الاقتصاد الوطني.

ب- انخفاض عائد الصادرات الذي شهده الدول النامية، ولعب دوراً هاماً في زيادة حجم الديون، وبالتالي تفاقم الأزمة الناشئة عنها ويرجع تدهور أسعار المواد الأولية إلى ما حدث من ركود في الاقتصاد العالمي، والإحلال بين بدائل الطاقة في الدول الصناعية من ناحية ،ومن ناحية ثانية إلى ضعف قدرة الدول المدينة على المنافسة في سوق التبادل التجاري الدولي، ولعل السبب الأساسي لانخفاض عائد الصادرات في الدول المدينة يتمثل في جملة الإجراءات والسياسات الحمائية المتخذة من جانب الدول الصناعية المتقدمة والتي ترتب عليها شدة وصعوبة المنافسة الاقتصادية بين الدول.

ج- زيادة الإنفاق العسكري : حيث تمثل نفقات التسليح عبئاً إضافياً على موارد الدول النامية المدينة ولذلك فإن القروض المتخصصة للإنفاق العسكري تعتبر عاملاً أساسياً في زيادة حجم ديون هذه الدول.

دـــــ سوء الإدارة: أن ضعف الجهاز الإداري في العديد من الدول النامية القدرة على إستخدام القروض بكفاءة من ناحية، والقدرة على إدارة الدين بأسلوب سليم قادر على مواجهة الأزمات من ناحية أخرى، فعدم وجود جهاز منظم لدي العديد من الدول المدينة يتولى الأشراف على عمليات القروض الخارجية، حيث تقوم الدول الدائنة وكذلك المنظمات الدولية المعنية بالديون، بنشر جداول وأرقام الديون المستحقة لها على الدول المدينة ولا يوجد جهاز منظم داخل كل دولة مدينة مخصص للإشراف على سير عمليات القروض. [1]

[1] -سالم خلف القطارنة.مرجع سابق.ص ص152- 154.

ه- السياسات الحمائية التي يتبعها الدول الصناعية الدائنة أدت إلى خلق الأبواب أمام منتجات الدول النامية، المدينة وعدم حصولها على الفرصة المناسبة لدخولها الأسواق العالمية هذا في الوقت الذي تتمتع فيه منتجات الدول الدائنة بفرص واسعة، للوصول إلى هذه الأسواق، وبالتالي أدى إلى إنخفاض عائد الصادرات في الدول النامية وهو الذي يشكل الأساس في سداد الديون.

2- دوافع اللجوء إلى الإقراض:

أ- تشبع فرص الاستثمار بالدول المتقدمة وهذا يعني أن مستويات الربحية تكون أقل نسبياً من الاستثمار بالدول النامية التي مستويات الاستثمار فيها منخفضة وبالتالي ربحية الاستثمار فيها عالية وبالتالي تلجأ الدول المتقدمة لاستثمار فوائضها المالية بإقراضها للدول النامية ليتم استثمارها هنالك وبالتالي تحقق ربحية عالية وبالنسبة للدائن يمكنه من فرض معدلات فائدة عالية على القروض وبالتالي تمثل ربحية عالية من استثمار تلك القروض في الداخل .

ب- وجود أسواق مالية متطورة وعالية الكفاءة وهي صفة تتميز بها الدول المتقدمة مما يعني الاستثمار الأمثل للفوائض المالية وتحويلها لوحدات العجز المثلي يعنى بها تحويل الفوائض المالية لوحدات عجز ذات صفة أعلى مستوى ربح ممكن مع أقل مستوى مخاطر ممكن وبما أن الإنتاجية الحدية لتلك الفوائض الرأسمالية في الدول المتقدمة منخفضة نسبياً عنها في الدول النامية تساعد تلك في إقراضها الخارجي لتلك الأسواق.

ج ـــــ وجود اتحادات ومنظمات وهيئات مالية وصناديق دولية اقتصادية ذات فوائض رأسمالية عالية مجمعة من الدول الأعضاء لمقابلة متطلبات التنمية وعجزي الموازنة وميزان المدفوعات وهذه بدوره يتم بآلية الاقتراض تلك الدول بأشكال مختلفة وأحياناً بشروط مسبقة.[1]

ثانياً: مؤشرات المديونية الخارجية:

مؤشرات عامة:

هنالك مؤشرات عامة غير المؤشرات الخاصة الرياضية أو التطبيقية ينظر لها لمنح القروض لبعض الدول منها.

[1] -البنك الدولي، تقرير عن التنمية1985.طبعة عربية.واشنطن.ص40.

1ــ الحالة السياسية:

أضحت هي الأساس للتعامل الاقتصادي الدولي وتعطي الدول المدينة قروض إستناداً إلى حالتها السياسية واستقرارها وبعد أو قربها من الدول الدائنة والسيطرة اقتصادياً وعسكرياً على العالم كما تحظى السياسة الخارجية في الاقتراض بدرجة كبيرة من الإهتمام.

2ــ الحالة الاقتصادية:

تشمل فيما يتوفر من إحصاءات عن الوضع الاقتصادي للبلد المعين وحجم الدخل القومي ومعدلات التضخم والبطالة وأسعار الصرف للبلد المعني.

3ــ ميزان المدفوعات:

يمثل محطة رئيسية تتوقف عندها المؤسسات المالية وميزان المدفوعات وما يتوفر من إحتياطات ما يرد من رؤوس الأموال أجنبية من إستثمارات البلد المعين.

4ــ المديونية الخارجية:

قبل النظر للمديونية الخارجية للبلد الراغب في الإقتراض تنظر المؤسسات المالية والدول أو الدائنين إلى مقدرة الدول النامية على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية السابقة مع تحديد حجم المديونية الخارجية بدقة مع الأعباء والخلفية التاريخية ومسيرة التعامل مع المصادر المقرضة مع تحديد مؤشرات الدين إلى إجمالي الصادرات والناتج القومي الإجمالي.

مؤشرات خاصة:

وهي مؤشرات تقوم على أسس رياضية وتطبيقية للتوصل إلى قرار عن المخاطر يذكر منها في تقارير البنك الدولي في جداوله عن الدين العالمي.

1ــ الدين الخارجي كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات:

هذا المقياس يعبر عن دين البلد الخارجي كلا من الخاص والعام المضمون ضمانا عاماً من متحصلات صادرته. والفكرة هنا هي أن متحصلات الصادرات هي الوسائل التي عن طريقها يكسب البلد عملة أجنبية لسداد دينه. المشاكل مع هذا المقياس هي أن الصادرات قد تكون خاضعة لدرجة عالية من التقلب من سنة إلى سنة وهنالك إجراءات بديلة يمكن للبلد أن يستخدمها لتسديد دينها الخارجي خلاف زيادة إيراداته التصديرية، على سبيل المثال خفض الإنفاق على الواردات أو استنزاف الاحتياطات الأجنبية.

2ــ الاحتياطات كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي:

هذا هو مقياس يبن الاحتياطات التي يمكن للبنك المركزي للدولة المدينة أن يستخدمها نظرياً لتسديد دينه الخارجي.

3ـ الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي:

هذا هو مقياس يعطي فكرة عن العبء الكلي بالنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي[1] ومع ذلك أنه لا يقول شيئاً عن العبء الملقى على عاتق البلد مقدار التسديدات التي تستحق أو قسم في المجتمع سيقع عليه العبء.

4ـ إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات:

وهذا يقيس أصل ومدفوعات فائدة الديون العامة والمضمونة ضماناً عاماً التي يكون على البلد أن يؤديها كنسبة مئوية من صادراته من السلع والخدمات هذا يعطي مؤشرات للعبء السنوي الذي يواجه المدين بالنسبة إلى متحصلات صادراته. المشكلة الرئيسية هي آثار التغيرات في حصيلة الصادرات وهذا المقياس يعطي فقط العبء بالنسبة للسنة المعنية محل الاعتبار.

5ـ إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي:

هذا الرقم يقيس أصل ومدفوعات فائدة الديون العامة والمضمونة ضماناً عاماً التي يكون على البلد أن يؤديها كنسبة مئوية من إجمالي ناتجه المحلي. [1]

عوامل تفاقم أزمة المديونية الخارجية

هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية منها:

العوامل الداخلية :

1ـــــإتساع فجوة الموارد المحلية:

تمثل تلك الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار المحلي سبباً مباشرا وأساسياً في دوافع وأسباب تفاقم الديون الخارجية وقد تباينت هذه الفجوة بين دولة وأخرى ولكن تظل الركن الأصيل من أركان دواعي تفاقم الأزمة وكلما كان الإقتراض متاح وبشروط تبدو في ظاهرها ميسرة وسهلة ولكنها في النهاية سبب نوع من الإتكال والركون وأدت للتقاعس في تفجير الطاقات المحلية والثروات الكامنة ولتكتسب الإنخراط في الإعتماد على الغير وبالتالي مزيد من الديون وأعبائها وعجز تام عن السداد والوفاء. وأيضاً سببت الزيادة المتواصلة في نمو عدد السكان للدول النامية إلى زيادة معدلات الإستهلاك فيها التي تعدت حجم السلع والخدمات المعروضة. ولما كان معدل الاستثمار القومي ضعيف بسبب معدل الادخار ولا يستطيع مقابلة حجم الاستهلاك المتزايد أدى ذلك بضرورة الاستيراد وبالتالي

---

[1] عبد الحفيظ حبيب الله النور،(الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية بالتطبيق على قطاع الزراعة في السودان 1995-2007)، 2009رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،،ص ص34-35.

[1] كامل بكري ،التمويل الدولي 1994،شباب الجامعة للنشر ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى..ص ص291-294.

الحوجة لعملات صعبة لتغطية مدفوعات الواردات وبالتالي تم اللجوء مرة أخرى إلى الإقتراض من الخارج وهذا ما فاقم الأزمة.

2ـــ عجز التمويل الذاتي : [1]يمثل مصطلح التمويل الذاتي أساساً يمكن الاعتماد عليه في تعبئة الفائض الممكن بترشيد الإستهلاك وتغير نمطه مع تقليل الإنفاق العام بقدر الإمكان لتوجيه كل الطاقات المتاحة لسد فجوة الاستثمار المحلي والعمل لحل الأسباب التي تقف وراء قلة المدخرات وتحويل الإدخار المحلي لإدخار فعلي حقيقي.

3ـــ تهريب الأموال والفساد :

أن خاصية ضعف الرقابة المالية ونفوذ أهل السلطان فيها مما جعل المال العام سائبا في أيدي قلة مسيطرة تفعل ما تريد ولها حسابات في البنوك الخارجية تتلقى أموال هذه الشعوب المغلوب على أمرها لذا كان من الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المديونية في البلدان المتخلفة وتحت مسميات مختلفة كعوائد على عمليات الوساطة السمسرة مما أثر بشكل كبير على المشروعات التي من أجلها سحبت هذه القروض وتفاقم العجز في ميزان مدفوعات تلك الدول وبالتالي زاد من عدم المقدرة على الوفاء بأعباء الدين الخارجي وفي الوقت الذي تنتظر فيه شعوب هذه الدول نتائج وبشريات المشاريع التنموية التي إرتضيت أن تتحمل أعباءها كديون لأجيال وأجيال قادمة.

4ـــ إرتفاع معدلات التضخم:

التضخم المحلي الحاد هو عامل قوي من عوامل تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية بحيث ترتفع فيها الأسعار بوتيرة متسارعة ومتقاربة وترتفع تكاليف الإنتاج المحلي مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الأسواق العالمية والمحلية بحيث تصبح المنتجات المستوردة من الخارج أقل سعراً من المنتجات المحلية بسبب إرتفاع تكاليف إنتاجها، فتفتح الأبواب للوارد وتغلق المجال للصادر من المنتوجات المحلية فتميل الكفة لصالح القادم من الخارج ويزيد عجز الميزان التجاري مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.[1]

5ـــ ضعف وسوء الإدارة:

أن ضعف الجهاز الإداري في العديد من الدول النامية المدينة أفقدتها القدرة على استخدام القروض بكفاءة من ناحية والقدرة على إدارة الدين بأسلوب سليم قادر على مواجهة الأزمات من ناحية أخرى، فعدم وجود جهاز منظم لدى العديد من الدول المدينة يتولى الإشراف على القروض الخارجية حيث تقوم الدول الدائنة والمنظمات الدولية المعنية بالديون بنشر جداول

---

[1] عبد الحفيظ حبيب الله النور(2009)،الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية دراسة تطبيقية على قطاع الزراعة بالسودان من1995–2007)،رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،مرجع سابق ص47.

[1] عبد الحفيظ حبيب الله.،المرجع السابق.ص ص47–48.

وأرقام الديون المستحقة لها على الدول المدينة وأيضاً لا يوجد في الغالب جهاز منظم داخل كل دولة مدينة مخصص للإشراف على سير عمليات القروض الخارجية سواء أثناء الحصول هذه القروض أو متابعة الإشراف على تنفيذها أو متابعة تمام تسديدها.[2]

العوامل الخارجية :

1ـــ ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية :

نسبة للزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة التي تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة في الاقراض فقط تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية بصورة كبيرة مما قاد الدولة المدينة إلى حالة العجز التام عن الوفاء بخدمة الدين ناهيك عن الفوائد التي جرها الدين.[3]

2ـــ التغيرات في أسعار البترول :

أـ أثر إرتفاع أسعار البترول 1973-1979:

شهد العالم ما بين 1973ـــــ1979 إرتفاعاً شديداً في أسعار البترول مماثل لما حدث في النصف الأول من 2008 حيث إرتفعت أسعار البترول بصورة كبيرة مما أدى لتصحيح علاقات التبادل الغير متكافئة بين الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة الكبرى وكان لهذه الزيادة مفعولها بما يمكن تصنيفها بالسلاح الخامل التي يمكن أن تستخدمه الدول المصدرة من دول العالمالنامي لزيادة عوائدها النفطية. وفي نفس الوقت إستفادت فيه الدول النفطية من ارتفاع اسعار البترول لزيادة رصيدها من العملات الصعبة ،وكان العكس حاصلاً للدول المدينة غير النفطية، بحيث ارتفعت تكلفة استيراد المواد النفطية مما زاد من عجز موازين مدفوعاتها وبالتالي زيادة الأعباء ديونها الخارجية وتفاقمها.

ب ـــ أثر انخفاض أسعار البترول 1980-1984

كان لارتفاع أسعار البترول في السبعينات صداه خاصة عند الدول الكبرى المستوردة وتلقت بموجبها صدمة قاسية امتصتها على عجل، وأصرت تلك الدول لوضع حد لممارسات تلك الدول النفطية من بلدان العالم الثالث وقد كان لها ما أرادت حيث تحول سوق النفط من سوق يسيطر عليها البائعون الى سوق يسيطر عليها المشترين وذلك بسياسات متعددة تحكم قضايا الطقس في العالم فكان الهزة بهبوط أسعار البترول بصورة مفاجئة وقد تأثرت الدول النفطية بإنخفاض أسعار البترول مما أدى الى عدم القدرة على الوفاء بإلتزماتها تجاه الدائنين وبالتالي

---

[2] سالم خلف.مرجع سابق.ص54.

[3] البنك الدولي.تقرير عن التنمية 1985.طبعة عربية.واشنطن.ص40

انخفضت احتياطاتها بالبنوك الدولية مما خفض من حجم القروض والمعونات الممنوحة وزاد من أسعار الفائدة عليها. [1]

3ـــ تدهور شروط التبادل التجاري :

يقع عبء تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية بالدرجة الأولى إلى ميزان المدفوعات بحيث تقوم تلك الدول بتصدير منتجاتها من المواد الخام وتستورد منتجات صناعية من الدول المتقدمة بحيث تميل كفة الميزان لصالح الدول المتقدمة ويتفاقم عجز الموازنة في الدول النامية مما يدفعها للإستدانة مرة بعد أخرى من أجل سداد العجز بالميزان التجاري مع الاستمرار في العجز عن الوفاء بأعباء الديون المستحقة مما يزيد من تفاقم الأزمة.[2]

4ـــ أثار الركود الاقتصادي العالمي :

تتأثر غالبية الدول المدينة باقتصاديات الدول الدائنة المتقدمة مما شكل نوعاً من التبعية الاقتصادية والثقافة العسكرية في بعض الحالات وحينما دخل الاقتصاد العالمي مشارف الثمانينات أدت أثار السياسات الإنكماشية التي إتبعها معظم الدول الرأسمالية الصناعية بعد تبني فلسفة النقديين. فقد أفرزت أثارها الركودية حيث أدت تلك السياسات لزيادة معدلات البطالة وتخفيض النمو وأياً كانت فقد نجحت في تخفيض معدلات التضخم المصاحبة للركود في حركة التجارة الدولية.

وتأثرت من ذلك البلدان النامية المدينة أيما تأثير حيث نجم عن الركود الاقتصادي بالدول الرأسمالية حدوث تراخي بالطلب العالمي على المواد والمنتجات الدولية التي تصدرها هذه المجموعة من البلدان من إجمالي الصادرات العالمية.[1]

ثانيا:المبادرات والمقترحات المتاحة لحل أزمة المديونية:

ـ المبادرات المتاحة هي :

هنالك مبادرتان رئيسيتان يمكن للسودان من خلالها الوصول لحل نهائي لمشكلة الديون وهما مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون "HIPC" وبرنامج الحقوق المتراكمة "RAP" صندوق النقد الدولي.

1ـ مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون (HIPC)

تعتبر هذه المبادرة أحدث المبادرات العالمية والتي صممت بواسطة صندوق النقد البنك الدوليين في عام 1996م واشترك فيها العديد من المؤسسات الدولية. تأتي هذه المبادرة بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة الديون الدول الفقيرة، حيث تهدف هذه المبادرة إلى

---

[1] عبد الحفيظ حبيب الله.مرجع سابق.ص 42 – 45.

[2] رمزي زكي(أزمة القروض الأسباب والحلول)، 1999مطبوعات جامعة الإسكندرية.الطبعة الأولى،،ص109-111.

[1] عبد الحفيظ حبيب الله،مرجع سابق،ص45.

خفض ديون الدولة التي تنطبق عليها شروط هذه المبادرة خلال فترة زمنية محددة إلى المستوى الذي يمكنها من تحمل عبء الدين دون الحاجة لمساعدة خارجية. وتتميز هذه المبادرة بشموليتها إذ يشترك فيها كل الدائنين (المؤسسات الدولية ودول نادي باريس والمصارف التجارية) بالرغم من أن الفترة المقدرة لخروج الدولة من عبء المديونية ست سنوات، إلا أن هذه الفترة يمكن أن تقصر بصورة كبيرة حسب ظروف كل دولة إلى جانب تحسين شروط المبادرة لتتراوح من الإسقاط الكامل للدين إلى زيادة نسبة الإسقاط.

وكما هو موضح في البيان التالي فإن المبادرة تبدأ في الفتة الأولى بإعفاء 67% من ديون دول نادي باريس ودول التعاون الثنائي الأخرى والمصارف التجارية. وجدولة المتبقي على فترات طويلة (أكثر من 20عام) مع فترة سماح ست سنوات في حالة استمرار عبء المديونية. بعد المرحلة الأولى يتم إعفاء أخر من قبل نفس المجموعة ليصل إلى 80% من الدين، مع دخول المؤسسات الدولية لمنح نفس المعاملة لديونها بإستخدام صندوق مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون HIPC. حيث تشترك المؤسسات الدولية التالية في هذه الصندوق صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الدول المصدرة للبترول، صندوق التنمية النرويجي، بنك الإستثمار الأوربي، المجموعة الأوربية، صندوق النقد العربي، وبنك التجارة التفضيلية. [1]

مراحل مبادرة ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية:

المرحلة الأولى

تقوم دول نادي باريس بخفض ديونها وفق شروط نابولي وهي:

1- شطب 67% من الدين الذي يحل أجله خلال الثلاث سنوات.

2- جدولة المتبقي على مدى 23عام بفترة سماح ست سنوات.

3- تقدم البنوك التجارية شروط مماثلة لدول نادي باريس كما هو موضحه أعلاه.

4- تقدم دول التعاون الثنائي غير الأعضاء في نادي باريس شروط مماثلة كما هو موضحه أعلاه.

5- تقدم المؤسسات الدولية إقراضها العادي.

إذا ما ثبت استمرار عبء الدين تقدم المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية

تقوم دول نادي باريس بمزيد من التخفيض وفق الشروط التالية:

1- شطب 80% من الدين لفترة الثلاث سنوات التالية.

2- جدولة المتبقي على مدى 23عام بفترة سماح 6 سنوات.

---

[1] عبد الوهاب عثمان،منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان وتصور للرؤية المستقبلية خلال الفترة 1970-2000 ،ص472.

3- تقدم المصارف التجارية شروط مماثلة لدول نادي باريس.

4- تقدم دول التعاون الثنائي غير الأعضاء في دول نادي باريس نفس الشروط.

المرحلة الأخيرة: إكتمال الترتيبات بإزالة عبء الدين وهي:

1- تقوم دول نادي باريس بشطب 80% من المتأخرات مع جدولة المتبقي على مدى أكثر من 20 عام. [2]

2- تقدم المصارف التجارية ودول التعاون الثنائي غير الأعضاء في دول نادي باريس معاملة مماثلة.

3- ــتقدم المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأفريقي) تخفيضاً مماثلاً لديونها عن طريق استخدام صندوق مبادرة خفض المديونية للدول ذات المديونية العالية والذي أنشأ خصيصاً لهذا الغرض بجانب تقديمها للتمويل.

2ــ برنامج الحقوق المتكاملة RAP

يمثل أحد الوسائل المتاحة لصندوق النقد الدولي لمنح موارد مالية لاحقة للدول التي لديها مديونية كبيرة مع الصندوق، وذلك بعد الموافقة على برنامج إقتصادي مراقب من الصندوق ودفع أقساط شهرية لتثبيت الدين مع خفض إسمي لأصل الدين (وهو ما يقون به السودان حالياً) ويتم الإتفاق على أن يحصل السودان على "حقوق" خلال فترة تنفيذ لهذا البرنامج قد تمتد إلى ثلاثة سنوات أو أقل. وهذه الفترة تسمى بسجل الأداء الجيد. إذا ما إلتزم السودان بتنفيذ السياسات والمؤشرات المدرجة في البرنامج والدفعيات المقررة تحسب لهذا "الحقوق" . وعند إنتهاء الفترة يكون السودان قد حاز على حقوق يمكن أنتعادل إجمالي متأخراته للصندوق(حوالي 1,6 مليار دولار).

المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة لحل أزمة الديون الخارجية:

قدمت الدول النامية المدينة مقترحات عدة لحل أزمة المديونية الخارجية ما يلي:

1ـــ إعادة جدولة الديون (Debt Rescheduling):

تعد هذه العملية إحدى السبل التي تلجأ إليها الدول التي تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الآجال المحددة إضافة إلى تدهور في حصيلة صادراتها. إذا فإن البلد التي تطلب إعادة جدولة ديونه عادة ما يكون في وضع لا يتمكن من إذا ما إستمر بتسديد ديونه أن يمول إستيراداته ــ الإستهلاكية أو التنموية ـــ أو الحصول على قروض جديدة جراء إهتزاز الثقة في مقدرته على الدفع أو ما يسمى بإنخفاض جدارته الإئتمانية ويدخل البلد المعني [1]ـــ أولاً ـــ في مفاوضات مع الدول الدائنة للإتفاق على تأجيل السداد بعد إذعانه للمطالب التي

---

[2] عبد الوهاب عثمان، المرجع السابق، ص ص 472-473.

[1] عبد الوهاب عثمان، المرجع السابق،ص ص 474-475.

يفرضها الدائنون ،علماً أنه ليس جميع الديون تقبل جدولتها كالديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية ، وإنما فقط الديون التجارية والحكومية.

أهداف عملية إعادة جدولة الديون :

وتتجلى في نقطتين رئيسيتين هما :

1- تمكين البلد المدين في التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بإلتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي تستحق في الأمد القصير.

2- فسح بعض الوقت وإعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل إقتصاده الوطني ذات الآثار طويلة الأجل وتحسين أوضاعه الداخلية.

عناصر عملية إعادة الجدولة:

لابد لأي بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية أن يكون مستعداً للقيام بما يلي:

1- توضيح المجالات التي ستستخدم بها القرض.

2- توضيح الإحتياجات الجارية للبلد المدين وأهميته لا سيما في حقل تسديد الديون القائمة.

3- التوقعات المستقبلية حول إمكانية البلد المعني على الخروج من الأزمة المالية التي تجبره على طلب إعادة جدولة ديونه.

4- الإجراءات العلمية المستخدمة في تصحيح هيكل الإقتصـــاد الوطني.

5- الخطوات التي تتخذ مع جميع المقترضين عامة كشرط مهم في العملية.

ثم ان البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لا يدخل بمفاوضات مع مجموعة الدول الدائنة فحسب، وإنما غالباً ما تطالب الحكومات الدائنة إشراف صندوق النقد الدولي على سياسات التصحيح الجارية في البلد المدين من خلال تسهيلات الدعم التي يقدمها الصندوق أو الترتيب شريحة إئتمان عليها تعقد معه كإجراء يسبق إتفاقية إعادة الجدولة، وتتراوح فترة إستحقاق السداد من 3-5 سنوات بعد الرضوخ إلى شروط الصندوق.إتفاقية إعادة الجدولة، وتتراوح فترة إستحقاق السداد من 3-5 سنوات بعد الرضوخ إلى شروط الصندوق. [1]

2- مقترح كوبا

قدم الرئيس فيدل كاسترو مقترحاً لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. فلقد ألقى كاسترو اللائمة على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إلى إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول النامية، حيث يرى أن السلم والتنمية لا ينفصلان، والسلم سيكون مهدداً وضعيفاً ما دام معظم دول العالم النامي معرضة للفقر وتعيش في حالة تخلف اقتصادي، وبذلك ينظر كاسترو إلى أزمة التنمية ككل نظرة سياسية – اقتصادية قائلاً: (في هذا الوضع غير المحتمل يثقل

[1] عرفات تقي الحسيني(2002)،التمويل الدولي،دار مجدلاوي للنشر،عمان،الطبعة الثانية،ص94.

عبء الديون الخارجية بشدة على العالم الثالث) ويذكر أيضاً (من المحتمل أن يكون الدين الخارجي للعالم الثالث لا يمكن تسديده بفلكيته وسرعة نموه الغريبة والتفاقم المستمر في ظروفه أحد أفضل التعبيرات عن عدم عقلانية وحيوية النظام الاقتصادي الدولي الهرم). وهكذا يعتقد كاسترو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية قد فشلت وحان الأوان لإنهاء الأزمة من خلال إلغاء الديون بدلاً من محاولة تأجيلها أو تخفيفها بوصفها حلولا مسكنة للأمة لا تحل جذورها على أن يتم ذلك من خلال تشكيل إتحاد الدول المدينة الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقاً لمصالح جميع الأطراف.

إضافة لذلك إقترح كاسترو تخصيص جزء من الموارد التي توجه لتكديس الأسلحة التي توعد بحروب مدمرة لإلغاء هذه الديون بشكل منظم.

3- إعلان قرطاج

وقعت إحدى عشرة دولة مدينة في أمريكا اللاتينية ـــــ من خلال الإجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984-1985ـــــ على الإعلان الذي تضمن ثلاثة جوانب رئيسية هي :

أ- الإعلان السياسي : ومفاده: مسئولية الجهات الدائنة والمدينة معاً في تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وتأتي المعالجة من خلال الإتفاق على إطار عام لوضع منهج للسياسات المتبعة لتخفيض أعباء الديون في الدول المدينة، وبمشاركة الدائنين لضمان نجاح جهود التكيف.

ب- مقترحات لسياسات محددة : وتتلخص في إجراء تخفيضات ملموسة في أعباء مدفوعات خدمة الديون وخاصة معدلات الفائدة السائدة في الاسواق الدولية أو من خلال توسيع تسهيل التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي وزيادة عنصري الهبة والمنحة في القروض الرسمية المقدمة أو تأجيل جزء من مدفوعات الفائدة للدول المثقلة بالديون اضافة إلى تحسين شروط إعادة جدولة الديون بما يتناغم مع قدرة هذه الدول على النمو مع حصيلتها من الصادرات.

ت- المسائل التنظيمية : وهي عمل آلية لعمليات تبادل المشورات والآراء والخبرات بين هذه المجموعة وتوسيع نطاق العضوية لبقية القارة.

وقد طالبت هذه الدول بضرورة تنفيذ فكرة إنشاء كارتل دولي يدعى بنادي المدينين (Debtors Club)على غرار نادي باريس لجعله الأساس الذي تنطلق منه المواقف الجماعية لهذه الدول في مفاوضات إعادة جدولة ديونها وتتصدى للشروط القاسية التي يفرضها الدائنون عادة.[2]

[2] عرفات تقي الحسيني،المرجع السابق،ص ص97-99.

المبحث الثالث

أثر الديون الخارجية على الناتج المحلي وميزان المدفوعات

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المجموع الكلي للسلع والخدمات المصنعة باستخدام عوامل الإنتاج المحلية. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المعيار الأكثر أهمية لأنه يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقتها دون الاستعانة بالموارد الخارجية لذا في محاولتنا لتقييم العناصر تالمؤثرة في الأليات الاقتصادية يجب علينا أولا تقيين العناصر المؤثرة المتداخلة في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبتالي نستطيع أن نستنتج منها مدى تأثيرها علي الاقتصاد ككل.
الناتج المحلي الإجمالي=إجمالي إنفاق الأفراد + الإنفاق الحكومي + الاستثمارات +الصادرات +الواردات فزيادة الناتج المحلي يؤدي اليانخفاض الديون الخارجية. وأن تكون السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج المحلي قابلة للتقييم النقدي، أي ان تكون متبادلة في السوق. [2]

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يوجد ثلاثة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي:

1ـــــ طريقة الإنتاج

ينقسم إلي قسمين رئيسين هما:

ـــــ طريقة إحتساب القيمة المضافة للسلعة

في هذه الطريقة يتم إحتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الإقتصاد للوصول للناتج المحلي الإجمالي وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الانتاج.

القيمة المضافة= قيم الغنتاج الإجمالي – الإستهلاك الوسيط + صافي الضرائب(ضرائب– إعانات)

ـــــ طريقة إحتساب القيمة النهائية للسلعة:

إن هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول للناتج المحلي الإجمالي.[1]

---

[2] مصطفي محمد عزالعرب، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، 1988 الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء،، القاهر نوفمبر ص 9.

[1] ـ مهند بن عبد الملك سلمان،مفهوم الناتج المحلي الإجمالي،فبراير 2016م،ص10.

ملاحظة (هذه الطريقة تستبعد السلع والخدمات الوسيطة أي تنتج أو تشترى بغرض الإستخدام مرة أخرى في الإنتاج أو بغرض البيع)

2ـــــ طريقة الدخل :

في هذه الطريقة يتم إحتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتسلمه العنصر الإنتاجي كدخل، فنحصل بهذه الطريقة على الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل=

تعويض الموظفين(أجور ورواتب عنصر العمل)+إجمالي فائض التشغيل (فائض التشغيل + إهلاك رأس المال الثابت + صافي الضرائب (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الإنتاجية))

ملاحظات

ـــــ لابد من مساهمة عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي لكي تحتسب ضمن طريقة الدخل، لذلك مدفوعات الضمان الإجتماعي مثلاً لا تدخل ضمن طريقة الدخل.

ـــــ إنتقال ملكية الأصول مثل المنازل لا تدخل في طرقة إحتساب الدخل.

ـــــ الدخول التي تكتسب ولا توزع مثل الأرباح غير الموزعة تحتسب ضمن طريقة الدخل.

3ـــــ طريقة الإنفاق

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من إحتساب مجموع الإنفاق النهائي بأسعار المشترين الذي حصل عليه العنصر الإنتاجي لقاء إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق=

الإستهلاك النهائي الخاص+الإنفاق الإستثماري(إجمالي تكوين رأس المال الثابت+التغير في المخزون)+الإستهلاك النهائي الحكومي+صافي الإنفاق الخارجي(صادرات–واردات)

ملاحظات

الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة لا يدخل ضمن نطاق الناتج المحلي الإجمالي لأنه يحتسب ضمن الانتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة.[1]

علاقة الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي:

من الناحية النظرية تنقسم آراء الإقتصاديين حول تأثير الديون الخارجية على النمو الإقتصادي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي تتلخص هذه التأثيرات فيما بات يعرف في التوليفة الجديدة بإسم "التحليل الإصطلاحي" لأثار الدين الحكومي، الذي يعكس النموذج السائد بين الإقتصاديين وصانعي السياسات. يعتمد هذا النهج نظرة كينز لعجز الموازنة في المدى القصير، التي تفترض أن العجز الذي يتم تمويله من السندات الحكومية يعزز النشاط

[1] ـ مهند بن عبدالملك سلمان،المرجع السابق،ص ص 11-14.

الإقتصادي من خلال النفقات الكومية التي تحفز الطلب الإجمالي في سياق الأسعار والأجور "الكينزية" التي تفترض الثبات في الأجل القصير.

أما على المدى الطويل فيلتزم الإقتصاد بالرؤية الكلاسيكية، حيث يقلل دين الحكومة من مخزون رأس المال ويخفض الإنتاجية، بالتالي ينكمش الناتج. تمر هذه التأثيرات عبر قنوات متنوعة كما ذكر هانسن إذ يمكن أن يؤدي إرتفاع الدين إلى:

ـــــ زيادة المدخرات الخاصة.

ـــــ حوافز أقل للعمل والإستثمار خاصة لأصحاب السندات الحكومية.

ـــــ التأثير السلبي للضرائب الإضافية اللازمة لتمويل الفوائد.

ـــــ إرتفاع أسعار الفائدة.

كما يمكن للدين العام حسب موديغلياني أن يخفض الإستثمار الخاص عن طريق تقليص الإئتمان المقدم للإقتصاد أو عن طريق رفع أسعار الفائدة طويلة الأجل على الإقتراض العام.[1]

ثانياً: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته:

حساب ميزان المدفوعات القومي هو سجل إحصائي لكل المعاملات التي تحدث بين المقيمين وبقية العالم، وهو سجل حيوي فهم الإضطرابات والتسويات المؤثرة على سوق الصرف الأجنبي، ولذلك فهو المراقب المباشر لصناع السياسة المهتمين بالتوازن الخارجي المستقل.

يهتم ميزان المدفوعات بتدوين معاملات الدولة مع العالم الخارجي، ولتحديدها يستند إلى مفهوم الإقامة الذي تثار حوله العديد من التساؤلات.

الإقامة وليست الجنسية التي يعول عليها التفرقة بين ما يعتبر دولياً فيدرج في ميزان المدفوعات وما لا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دولة مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة.[2]

إن تعبير المقيمين في دولة ما يشمل جميع الأشخاص الطبيعيين والإعتبارين الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو يقيمون فيها إقامة دائمة معتمتعهم بجنسية دولة أخرى بالإضافة إلى المقيمين في الدول الأخرى إقامة غير دائمة.

[1] ـ المصطفى بنتور،حدود الدين العام القابل للإستمرار والنمو الإقتصادي بين النظرية والواقع،إسقاطات على حالة الدول العربية ،2018،صندوق النقد العربي،ص8.

كذلك فإن السفارات وفروع الشركات الأجنبية تعد من غير المقمين وتدخل معاملاتهم داخل الدولة في ميزان المدفوعات فمشترياتهم من الدولة تعد بمثابة صادرات للدولة ومدفوعاتهم تعتبر متحصلات في ميزان المدفوعات أما الشركات التابعة فتعتبر من المقيمين.[1]

وكأي بيان محاسبي يغطي ميزان المدفوعات المعاملات خلال فترة زمنية معينة. لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير أو نهايتها في نهاية ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية أبريل من كل عام لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات موازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة شهور مثلاً) مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة إقتصادياً، وذلك لمساعدة السلطات المتخصصة على معرفة حقيقة الوضع الإقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على إتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلاً من الإنتظار حتى نهاية العام.وفي الغالب الأعم تعتبر معظم الدول فترة السنة هي الفترة المناسب لميزان المدفوعات، إذأن فترة السنة مناسبة لإكتمال العمليات الإقتصادية التي تتم بين الدولة والدول الأخرى.

ويخضع ميزان المدفوعات للتقسيم إلى عدة موازيين وحسابات فرعية ويختلف هذا التقسيم من دولة لأخرى، ويتبع السودان تصنيف ميزان المدفوعات إلى حسابين هما الحساب الجاري وحساب رأس المال.

والحساب الجاري هو الشق الذي يهتم بالتجارة الخارجية المنظورة وغير المنظورة. ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة، سواء بزيادته أو نقصانه، ولذلك يطلق عليه أحياناً إسم حساب الدخل. ويتم تقسيمه إلى حسابين، أولهما يطلق عليه الميزان التجاري وثانيهما يطلق عليه ميزان الخدمات.

أهمية ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات يعد أقدم صورة للبيانات الإقتصادية (مع إستثناء الإحصاءات السكانية)، فقبل فترة طويلة حدثت الحكومات دخلاً متطوراً وشبكات ضريبة مبيعات، كما إشتقوا إيارد ضريبي من التجارة الدولية وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في الأتي:

ـــــــ تسجيل جميع المعاملت الإقتصادية للدولة مع العالم الخارجي لتديد موقفه الإجمالي في نهاية الفترة الزمنية المحددة.

[1] أماني الحاج محمد أحمد نصر،(العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات السودانيفي الفترة1970–2006)،2009م،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،ص29

ـــــــ كما يمكن من خلال ميزان المدفوعات التعرف على موقف التجارة المنظورة أو الغير منظورة أو تدفق رأس المال كل منها على حده من خلال الموازيين التفصيلية لميزان المدفوعات.

ـــــــ إن هيكل المعاملات الإقتصادية الخارجية يعكس قوة الإقتصاد الوطني من حيث حجم التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من الدولة.

ـــــــ تساعد بيانات ميزان المدفوعات في إتخاذ القرارات الإقتصادية.

أما أهداف ميزان المدفوعات فيمكن إيجازها فيما يلي:

ـــــــ تسجيل كل العمليات التي تتم مع الدول الأخرى، وإستخدام ذلك كإثبات ورقابة لعمليات المدفوعات الدولية.

ـــــــ يعد ميزان المدفوعات كعملية رقابية مباشرة على العمليات الخارجية.

ـــــــ كما يعتبر :مرجع بالنسبة لإيرادات التجارة الخارجية للدولة.

ـــــــ يعتبر البيان الأساسي الموضح لوضع الإختلال لكي تتمكن الدولة من تسويته.

ـــــــ ميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس حقيقة وضع التجارة الخارجية للدولة مما يمكنها من إختيار أنسب السبل لتنمية الصادرات وضبط الواردات بما يتفق والحاجة الأنية للدولة.[1]

هيكل ميزان المدفوعات:

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلىأقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها. ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتميزه بالوضوح والمنطق:

1ـــ حساب العمليات الجارية:

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه.

وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

[1] ـ أماني الحاج،المرجع السابق،ص34.

وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعين هما حساب التجارة المنظورة ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية وحساب التجارة غير المنظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلاً عن بند دخل الإستثمارت الذي يمثل حقيقته أما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.[1]
أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد هي الهبات والتعويضات، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين الهبات الخاصة وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة ، وتتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا وأنواعها.

2ـــ حساب العمليات الرأسمالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلا فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو إلتزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنية والمديونية للدولة. وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعين: هما حساب رأسمال طويل الأجل وحساب رأسمال قصير الأجل.

وتدرج في حساب رأسمال طويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلا فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الأصول التي يلتزمون بها في مواجهتة، وذلك بالنسبة للأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن العام ، ويشتمل هذا الحساب على الإستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقرض طويل الاجل أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية العقارات التجارية وبراءة الإختراع، وفي الأنصبة في صندوق النقد الدولي وغيه من المنظمات المالية الدولية.

أما حساب رأسمال قصير الاجل، والذي يطلق عليه أحياناً الحساب النقد، فيشمل كافة التغرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجه الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة للأصول والخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد. وهكذا يكون مجال هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة أي إمكانية تحولها إلى شكل نقدي بسرعة ويشمل هذا الحساب على العملات الذهبية ، والحسابات المصرفية،

[1] ـ العربي سواكر، 2014، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص10.

وأذونات الخزانة والقروض قصيرة الأجل واوراق والحقوق التجارية، وفي الغالبية العظمى من الحالات تتم حركات رأسمال قصيرة الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من العمليات الجارية وحساب رأسمال طويلة الأجل، ولكنه قد تحدث أيضاً حركات مستقلة لرأسمال قصير الأجل.

3ـــ السهو والخطأ: قد يحدث أن تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماماً للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن.[1]

في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فإن قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في ميزان سواء كان دائناً أم مديناً وذلك حتى تعدل الجانبان هو محتم.[2]

توازن ميزان المدفوعات الدولية:

إذا حدث إختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما أمكن تعويض ذلك، لكافة التوازن الحسابي، عن طريق العمليات الموازنة التي تتحقق من إنتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو رأسمال قصيرة الأجل.

والقصور الرئيسي في نظام النقد الدولي هو أن الدول ليست على إستعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج، أو تقليل من أثارها مما ينتج عنه إستمرار الإختلا وخاصة العجز لمدة أطول. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف لا يمكن معالجة هذا الإختلال؟ هل هنالك قوة تلقائية من شأنها إعادة التوازن ؟ أم الأملر يتطلب إتخاذ مجموعة من الإجراءات الطارئة التي يتم تحديدها بالنسبة لكل دولة على حده.

التوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفاً مستقلاً وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية فالبية الكبرى لكل دولة هو تحقيق التوازن الخارجي والأهداف الداخلية والأهداف الخارجية في نفس الوقت وبصفة مستمرة. ولكن لابد من الناحية العلمية ، من قبول الإختلالات بشرط ألا تدوم وقتاص طويلاً. وفي الأجل القصير، قد يسهم عجل التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجومعة من الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع والخدمات على إمتصاص ضغوط تضخمية عابرة كما أن تحقيق فائض في ذلك الفائض قد يحول دون تدرج البطالة الدورية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض لإعسار أو توقف عن الدفع. كما أنه لا يمكن للفائض أنيستمر طويلاً قبل أن يؤدي إلى تراكم الإحتياطات من العملات الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة.[3]

---

[1] ـ العربي سواكر، المرجع السابق، ص ص 65-67.

[2] ـ العربي سواكر ، المرجع السابق ،ص68.

[3] ـ أمين غوبال (2015)، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.الموقع على الإنترنت: <http:oeb>dz>bitstream

الفصل الثالث

المبحث الأول : واقع ومقومات الاقتصاد السوداني

المبحث الثاني : تجربة السودان في استخدام القروض الخارجية

المبحث الثالث: أداء ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي في السودان

المبحث الأول

واقع ومقومات الاقتصاد السوداني

أولاً: واقع الإقتصاد السوداني:

إن الإقتصاد السوداني تعاني من إختلال حاد وفجوة ضخمة ومتعاظمة بين نمو الإنفاق الكلي – أي الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين طاقة البلاد الإنتاجية ومقدرتها الاستيرادية إلا أنه يجب التنويه بأن السبب الرئيسي للأزمة هو البنية الاقتصادية الهشة التي خلفها الاستعمار ولم تحاول الأنظمة الوطنية القيام بالإصلاحات المطلوبة.

إن خصائص الاقتصاد السوداني الحالية هي نتائج للممارسات الإستعمارية التي فرضت إنتاج بعض السلع الأولية بغرض التصدير لتغذية الصناعات في الدول الرأسمالية خاصة بريطانيا. وأغفلت هذه السياسات ربط هذا القطاع الإنتاجي بالقطاعات الأخرى بل ظل مرتبطاً بالعالم الخارجي معتماً عليه في مدخلات إنتاجه من سلع رأسمالية ووسيطة وفي إستيعابه لصادراته وبذا إرتبطت عملية الإنتاج والتراكم فيه إرتباطاً وثيقاً بالعالم الخارجي.

وهذا لم يؤدي إلى خلق قطاع صناعي داخلي لصناعة الإستهلاكية والإنتاجية بل إعتمدت على القطاع الزراعي "التصديري" لجلب العملات الكافية لاستيرادها. كما أن الدولة أصبحت تعول كثيراً على العائد من الجمارك على التجارة الخارجية ونمت قطاعات وخدمات مساعدة للتجارة الخارجية كالمصارف. والجدير بالذكر أن اللبنات الأولى لقيام الصناعات الخفيفة – لانتاج السلع الاستهلاكية لم يكن إرادياً وإنما أجبرته ظروف الحرب العالمية الثانية حينما إنخفض إنتاجها في الدول الرأسمالية وعجز الاستيراد عن تغطية الطلب عليها في السوق السوداني.

وصاحب نمو هذه القطاعات المتمركزة حول التجارة الخارجية إهمال للقطاع التقليدي الذي يوفر الحياة للقطاع الأكبر من السكان. ليس هذا فحسب بل أن القاع الأخير قد تأثر سلباً بالتوسع في القطاعات الأولى. فمثلاً إحتلت المشاريع الزراعية أكثر الأراضي خصوبة كما أنها عاقت في بعض الحالات تحرك الرحل وأثرت على زيادة حدة التنافس بين الكيانات المختلفة حول الأرض والماء والمرعى. [1]

[1] عمران عباس يوسف عبد الله وأخرون(1992-2014م).أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية.كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا.مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث.العدد(8).ص102.

وشكلت الزراعة المروية والزراعة المطرية لاحقاً سوقاً للعمالة الموسمية المستدرجة من القطاع التقليدي، وقد كانت العمالة الموسمية الرخيصة إحدى العوامل المهمة للمحافظة على المقدرة التنافسية للصادرات من هذه المشاريع.

ولم تحدث أي تغيرات نوعية في السياسات الحكومية بعد الإستقلال مما أدى إلى إستمرار هذه الإختلالات الهيكلية في البناء الاقتصادي السوداني.

كما إتجهت الصناعات بصورة عامة إلي صناعة الإستهلاكية البديلة للواردات ويمكن القول بأن بالإضافة إلى صغر هذه القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي "تقدر بأقل من 10%" ولأسباب عديدة فلقد تميز بإعتماده إلى حد كبير على المدخلات المستوردة.

وتشكل السلع الزراعة الأولية أكثر من 95% من صادرات السودان، والصادرات الرئيسية هي القطن والمواشي واللحوم والصمغ العربي والسمسم والفول السوداني والذرة ويترك هذا التكوين السلعي للصادرات السوداتية أمام عدة مخاطر أهمها:

أ- الإعتماد على السلع الأولية في صادراته واستيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية ولقد قيل الكثير عن مساوئ هذا النمط من التجارة الخارجية كضعف وتدهور معدل التبادل التجاري.

ب- الأسعار العالمية لهذا السلع متذبذبة وهذا يؤثر على حصيلة الصادرات وبالتالي مقدرة البلاد الاستيرادية.

ج- التركيز في الاعتماد على عدد قليل من السلع له مخاطر.

د- السلع الزراعية عرضة للتأثير بالعوامل الطبيعية وهو أمر يصعب التحكم عليه وسنوات الجفاف والفيضانات أبلغ دليل على ذلك.

ولم يسع نظام نميري إلى إصلاح بنية الاقتصاد بل ساهم في تعميق الأزمة وزيادة معدلات التدهور، كما ذكر سابقاً فلقد هذا العهد الطفرة في التدفقات الأجنبية ولكن سوء السياسات الإستثمارية والأخطاء الكثيرة والفساد الذي صاحب العملية الاستثمارية في كل مراحل"التخطيط" دراسات الجدوى، التنفيذ، التمويل .....الخ " أدت إلى فشل معظم المشروعات الاستثمارية. إضافة إلى ذلك فإن جزءاً كبيراً من الموارد الخارجية وكذلك الداخلية كان يذهب إلى أمن النظام وكذلك لتغطية الاستهلاك. [1]

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فلقد أشار التقرير الختامي وتوصيات المؤتمر الإقتصادي القومي إلى بعض مظاهر التدهور والأزمة الاقتصادية كمعدم توافق معدل نمو الناتج القومي مع معدل النمو السكاني مما يعني تناقص متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتدني القيمة الحقيقية للأجور، والتفاوت في الدخول، والتضخم، وتدهور أجهزة الخدمة المدنية وقطاعات الخدمات

---

[1] حسن علي جاد كريم،الاقتصاد السياسي لأزمة الديون في السودان،ندوة المديونية في الوطن العربي، القاهرة .رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والعربية1992م،ص110.

الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وأمن وإعلام وتفشت ظاهرة البطالة وتفاقمت مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة وإلى خارج البلاد.

ولجأت الحكومة من 1978م إلى صندوق النقد الدولي وسياسته كمخرج من الأزمة. ويشير علي عبد القادر في دراسته" الاقتصاد السوداني بين صندوق النقد الدولي والجهات المختصة: صياغة البرامج والسياسات الإقتصادية في السودان 1978-1985م" إلى أن السياسات المختلفة التي أعلنت وأتبعت نبعت من النموذج الذي يتبناه صندوق النقد الذي يحتوي على ثلاثة مجموعات من الإجراءات تختص ب:

1) المعاملات الخارجية وهي مجموعة الإجراءات التي تعني نظرياً القضاء على العجز التجاري بميزان المدفوعات وفي مقدمتها تخفيض قيمة سعر صرف العملة.

2) الطلب الإجمالي وهي مجموعة إجراءات وسياسات تهدف نظرياً لمكافحة التضخم المحلي.

3) القطاع الخاص وهي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى العمل على هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي وسيادة جهاز الأسعار وقوى السوق على عملية تخصيص الموارد.

وبعقد مقارنة يستخدم فيها عدد من المؤشرات التجمعية المتعارف عليها لفترتي ما قبل تدخل الصندوق في إدارة الاقتصاد السوداني وفترة ما بعد التدخل يلخص بروفسير علي إلى أن تدخل الصندوق كان عاملاً أساسياً في خراب الاقتصاد السوداني.

وربما يعزي ذلك إلى محاولة التعامل مع مظاهر الأزمة بدلاً عن الغوص إلى جذورها وتبنى إستراتيجية للتنمية تسعى إلى خلق التكامل والتكاتف والتداخل القطاعي والإقليمي وإلى إنتشار وذيوع نمط النشاط الإنتاجي الموجة لخدمة حاجات وطلبات داخلية وخلق الوحدة الاقتصادية الداخلية وتوسيع السوق الداخلي وتحفيز الإنتاج المحلي ومضاعفة وتأثر دفعه الأمامي والخلفي.

ثانيًا: مقومات الاقتصاد السوداني:

أولاً: القطاع الزراعي:

تعتبر الزراعة الدعامة الأساسية للإقتصاد السوداني حيث كان المزارعين السودانيين يعتمدون على الزراعة التقليدية في السودان في العصور القديمة قوتاً لأنفسهم وأعلافاً لحيواناتهم، وقد قامت ثقافة المجتمع السوداني على الحياة الزراعية وكانت تحدث الكثير من المشاكل في مواسم قبل وبعد الزراعة والحصاد لأسباب متعلقة بملكية الأرض أو الصدام

التقليدي بين أصحاب الماشية مع المزارعين. [1] حتى عهد قريب كانت صادرات السودان الأساسية من الإنتاج الزراعي والحيواني متمثلة في محاصيل القطن، والقمح، والفول السوداني وكانت تصدر للدول الأجنبية،مثل القطن الذي كانت تعتمد عليه مصانع أوروبا ويدر على الخزينة العامة العملات الصعبة التي تساهم في تسير حركة الاقتصاد ورغماً عن التدهور الذي أصاب الزراعة في السودان في العقود الماضية، إلا أنه تمثل المرتكز الرئيسي للإقتصاد السوداني، وذلك نسبة للمساهمة الكبيرة في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، ولأن معظم الصادرات السودانية النقدية والغذائية الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان من الري المطري الآلي والمطري التقليدي.

ثانياً: قطاع الثروة الحيوانية:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة وهو مرتبط بها، ويمثل السودان 40% من جملة القطيع في الوطن العربي ويمتلك أكثر من 130 مليون رأس ويأتي بعد جمهورية الصومال في الثروة الحيوانية في أفريقيا، بالإضافة إلي الثروة السمكية الهائلة في المياه العذبة والمالحة في السودان.

ورغماً أن السودان قد مر بظروف الجفاف والتصحر وظروف القحط المختلفة كما في الأعوام 84-1985م والتي فقد فيها السودان كميات كبيرة من الثروة الحيوانية إلا أنه يعد من أكبر الدول إمتلاكاً للثروة الحيوانية في العالم. [1]

ثالثاً: تربية الأسماك والأحياء المائية:

يزخر السودان بموارد مياه متعددة تمثل مرتكزاً أساسياً لإنتاج السمك والأحياء المائية، يقدر مخزون الثروة السمكية بنحو 110ألف طن سنوي يستغل منها 40% فقط وذلك وفقاً لتقديرات منظمة الفاو.

رابعا: القطاع الصناعي:

يشكل النشاط الصناعي مقوماً أخر من مقومات الإقتصاد السوداني، غير أن أثره ظل محدوداً على مستوى البناء الهيكلي للإقتصاد القومي، وعلى مستوى إستيعاب القوة العاملة، وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات. فمنذ الإستقلال(عام 1956) وحتى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ال 9% في أحسن الأحوال كما أن نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة جداً مقارنة بما هو عليه في القطاع الزراعي. فضلاً عن أن هيكل الصادرات السودانية (قبل إكتشاف البترول) خلا من أي منتجات صناعية (بإستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة). لقد ظل دور

---

[1] حسن علي جاد كريم ،المرجع السابق،ص110.

[1] حسن علي جاد كريم،المرجع السابق،ص ص110-111.

القطاع الصناعي في الإقتصاد السوداني محدوداً،[1] بإستثناء الفترة التي دخل فيها النفط، وما أرتبط بها من قيام مصافي لتكريره، في دائرة النشاط الإقتصادي السوداني. حيث كان هذا القطاع وما يزال يعتمد على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الاستهلاكي المباشر مثل صناعة السكر والصناعات الغذائية الأخرى وصناعة النسيج وصناعة الأسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والانشطة الحرفية. والتطور الوحيد الذي حدث في هذا القطاع، بجانب صناعة تكرير النفط، هو قيام صناعة تجميع السيارات والآليات التي تولتها شركة جياد ضمن أنشطتها الصناعية المتعددة.

خامساً: قطاع التعدين:

من القطاعات الوليدة التي أتجه إليها في السنوات الأخيرة، بإعتبار الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان في مجالها. حيث تشير الدراسات والأبحاث الأولية التي أجريت في هذا المجال إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم. فبالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدء النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية، ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية إنتشار نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور. وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل مملموس، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء إحتياطي من النقد الأجنبي في المرحلة المقبلة، أما اليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات إقتصادية في أراضي دارفور الواسعة[1].

سادساً: قطاع الخدمات الإقتصادية:

مقوم سادس من مقومات الإقتصاد السوداني هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل والإتصالات والمصارف. وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الإقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه الرغم من التردي الواضح في مجالات السكك الحديدية والنقل النهري (والبحري إلى حد ما) ، إلا أن تحسناً واضحاً حدث في مجال النقل البري من حيث إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع (بصات وشاحنات)،

---

[1] عثمان إبراهيم السيد(2003)،الإقتصاد السوداني،الطبعة الثالثة،دار جامعة القرآن الكريم للطباعة،الخرطوم،ص ص22-23.

[1] عثمان إبراهيم السيد(2004)، مشكلات النقل في السودان،أوراق المؤتمر العلمي حول قضايا النقل، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا،الخرطوم.

فضلاً عن عودة شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي. [2]

أما قطاع الاتصالات: فهو الإستثناء الأكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه، وذلك بفضل الإستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان.

سابعاً: قطاع السياحة:

مقوم سابع من مقومات الاقتصاد السوداني هو القطاع السياحة، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة)، وشماله (الجبراوية والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر. هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير أذا ما تم إستثمارها بشكل جيد وكفء.

ثامناً المورد البشري:

أخيراً ثمة مورد إقتصادي مهم يتمتع بها السودان ويشكل مقوماً أساسياً من مقومات إقتصاده، وهو المورد البشري، حيث يعتبر السودان من الدول المأهولة بالسكان مقارنة بدول أفريقية وعربية أخرى،تشكل القوة العاملة نسبة كبيرة من عدد من السكان. صحيح أن نسبة الأمية وسط هذا العدد الكبير من السكان عالية نوعاً ما (61% حسب إحصاء عام 2003)، مما يؤثر على نوعية المورد البشري وعلى مدى إمكانية الإستفادة منه اقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الإقتصادي، غير أن مجهوداً كبيراً بذل وما يزال لتحسين نوعية هذا المورد من خلال التوسيع في التعليم العام بأنواعه المختلفة وفي التعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة. وعلى الرغم مما يقال حول جودة مخرجات العملية التعليمية في السودان بمستوييها العام والعالي، إلا أنه تظل عملية ذات أثر في ما يتعلق بتحسين نوعية المورد البشري ورفع قدراته وتنمية مهاراته. ولا شك أن السودان يملك قاعدة عريضة في مجال المورد البشري بدءاً من العمالة الماهرة وإنتهاءاً بالخبراء وذلك في شتى المجالات المهنية. ولا يختلف إثنان حول الدور الذي لعبه السودانيون العاملون بالخارج في بناء نهضة العديد من الدول، وما زال الكثيرون يساهمون بكفاءة في خدمة مجتمعات تلك الدول.[1]

---

[2] بلال يوسف المبارك(2008)،مشكلات ومعوقات الصناعة في السودان،ورشة حول ظاهرة الإغراق السلعي في السودان،مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا.

[1] عثمان إبراهيم السيد(2004)، المرجع السابق،ص ص122-124 .

المبحث الثاني

تجربة السودان في استخدام القروض الخارجية

مراحل تطور الديون الخارجية:

المرحلة الأولى: عند الإستقلال في عام 1956م كان السودان يتمتع برصيد من النقد الأجنبي وشهد ميزان التجاري فائضاً قدره 23,6 مليون جنيه في نهاية العام. ولم تقم الحكومة البرلمانية التي أطيح بها إنقلاب عسكري "حكومة عبود" في عام 1958م باللجوء إلى القروض الخارجية وكذلك حكومة عبود إلا في نطاق ضيق.

فمثلاً في نهاية 1961م كانت كل القروض الممنوحة من حكومات أجنبية ومؤسسات دولية هي ثلاثة قروض من البنك الدولي وقرضين من ألمانيا الغربية وقرض من كل من صندوق النقد الدولي مؤسسة التنمية الدولية، بريطانيا، يوغسلافيا، والإتحاد السوفيتي وكانت معظم هذه القروض بغرض تمويل مشاريع تنموية خاصة خزان الروصيرص ومشروع إمتداد المناقل. وقد بلغت المسحوبات من هذه القروض خلال عام 1961م حوالي 4,2 مليون جنيه سوداني والرصيد المتبقي حوالي 36,2.

وقد سددت الديون المستوفاة خلال عام 1961م ومنها دفعتان لصندوق النقد الدولي بلغت 0,9 مليون 0,1 مليون جنيه مقابل سحوبات عامي 1958–1959م بالإضافة إلى سداد القسط الأول خلال هذا العام لكل من القرض البريطاني ومقداره 0,85 مليون جنيه وقرض البنك الدولي للسكة حديد وقدره 0,2 مليون جنيه،. وأما القسط الثاني من القرض البريطاني والذي يستحق في 1961/12/31مِ فقد سدد في أول يناير عام 1962م.

أما المجموعة الثانية من القروض فقد كانت قروض خاصة من مقاولين وممولين أجانب لاستيراد كميات كبيرة من المعدات الإنشائية لمختلف مشاريع التعمير الحكومة والخاصة. وقد جملة القروض من هذه المجموعة حوالي 18 مليون جنيه سوداني وقد كان جملة ما سدد منها حتى نهاية 1961م هو 1,4 مليون جنيه. وتتمثل برامج المعونة الأمريكية المجموعة الثالثة حيث بلغت المسحوبات من هذه المعونة حتى نهاية 1961م 11,1 مليون جنيه 4,22 مخصصة للمشاريع و6,9 للسلع. [1]

وفي عام 1965م أي العام الذي يلي سقوط حكومة عبود كانت القروض التي تم سحبها ولكنها لم تسدد بالكامل تتمثل في قرضين من البنك الدولي سدد منها بإنتظام 3,0 مليون جنيه وتبقي 15,9مليون جنيه وبلغت السحوبات من الحكومات الأجنبية والمنظمات العالمية 15,9

[1] حسن على جاد الكريم. مرجع سابق.ص106.

مليون جنيه والرصيد الغير مسحوب منها حوالي 26,7 مليون جنيه سوداني من هيئة التنمية الدولية، ألمانيا الغربية، يوغسلافيا، الإتحاد السوفيتي، بريطانيا، هولندا، الولايات المتحدة، الكويت. كما إستمرت تدفقات قروض الممولين والمقاولين الأجانب وكذلك منحة الولايات المتحدة.

المرحلة الثانية: ولقد إستمر نظام عبود حتى أكتوبر 1964م عندما أطاحت به ثورة شعبية تلتها الفترة البرلمانية الثانية التي إنتهت في مايو 1969م عندما تم إنقلاب نميري وإستلامه للسلطة. والجدول أدناه تبين موقف صورة القروض في يناير 1968م أي قبل خمسة أشهر من إنقلاب نميري. جدول رقم (1/2/3).

جدول (1/2/3): القروض التجارية في نهاية 1968م

"ملايين الجنيهات السودانية"

الجهة المانحة	السحوبات في1968	جملة السداد الديون حتى نهاية ديسمبر 1968م		المتبقي من الديون وقابل للسحب
البنك الدولي	1.8	–	16	6
ألمانيا الغربية	0.1	–	5.1	1.3
الكويت	0.5	0.1	2.6	4.0
يوغسلافيا	–	2.5	0.9 3.9	4.4
هولندا	–	0.4	4.4	0.9
روسيا	0.4	–	1.6	3.3
السويد	0.6	–	0.3	0.8
تشيك وسلوفاكيا	–	–	0.5	3.2
مصر	0.5	–	4.2	0.2
إيطاليا	4.2	–	0.7	–
الجزائر	0.7	–	40.2	–
الجملة	8.8	3.0		34.1

المصدر: بنك السودان: التقرير السنوي التاسع عشر– 1968م[1]

[1] حسن علي جاد كريم ،مرجع سابق،ص ص106-107.

جدول (2/2/3): يوضح القروض المسحوبة ولم ينتهي سدادها في عام 1968م

"ملاين الجنيهات السودانية"

الجهة المانحة	السداد في 1968	جملة السداد حتى نهاية 1968	ما تبقى من التزامات للسداد
البنك الدولي	0.8	5.9	13.0
ألمانيا الغربية	0.3	1.1	1.8
الكويت	–	–	11.9
المملكة العربية السعودية	–	–	7.0
قروض المؤسسات	1.0	1.0	1.5
المجموع	2.1	8.0	35.2

المصدر: بنك السودان – التقرير السنوي التاسع عشر – 1968م

وعليه فقد بلغت جملة الالتزامات المستقبلية لسداد الديون الرسمية حوالي 75,4 مليون جنيه سوداني إلا أن السداد كان يسير وفقاً لاتفاقية القروض في تسديدها.

أما بالنسبة لقروض الممولين فلقد إنخفضت السحوبات منها إلى مليون جنيه ويعزى ذلك لإتمام المشاريع التي كانت تمول من هذه المصادر.

كما يجب الإشارة إلى أن المنحة الأمريكية توقفت في ذاك العام نتيجة لتدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1967م – أي بعد الحرب الإسرائيلية. وكذلك توقفت السحوبات من القرض الأمريكي للبنك الصناعي السوداني لنفس السبب.

وفي عام 1969م كانت نسبة سداد قروض لمتحصلات الصادر 13,5% وارتفعت إلى 16% عام 1970م، حيث بلغت إلتزامات دفع القروض 16,5 مليون جنيه تتمثل دفع أصل القروض و5.4 مليون تمثل الفوائد المدفوعة.

ولقد كان لإعلان نظام النميري تنبيه للنظام الإشتراكي وإعلانه وتطبيقه لعدد من القرارات في هذا الإطار أثره الفاعل في تقاربه مع منظومة الدول الإشتراكية من ناحية وإبتعاده من الدول الغربية من الناحية الأخرى. [1]

وفي نطاق التقارب مع الدول الإشتراكية شهد عام 1970 التطورات التالية:

[1] حسن على جاد الكريم .مرجع سابق .ص107.

1-تم أول سحب مبلغ وقدره 0,75 مليون جنيه على قرض ألمانيا الديمقراطية البالغ قدرها 4 مليون جنيه.

2- وقعت إتفاقية للتعاون الفني والاقتصادي مع جمهورية الصين الشعبية يمنح السودان بمقتضاها قرضاً مقداره 14,5 مليون جنيه بدون فائدة.

3- تم أول سحب على القرض الروسي الثاني البالغ 25مليون جنيه بفائدة قدره 2,5% والجدير بالذكر أن هذا القرض قد وقع في عام 1969م.

4- وقعت إتفاقية مع بلغاريا لمنح السودان قرض قدره 5 مليون جنيه بفائدة 2,5%.

5- وقعت اتفاقية للتعاون الفني والاقتصادي والثقافي مع جمهورية كوريا الديمقراطية وتقدم كوريا بمقتضى هذه الإتفاقية قرضاً قيمته 1,5 مليون جنيه للسودان بدون فائدة.

6- وقعت إتفاقية للتعاون الاقتصادي مع جمهورية المجر الشعبية. وتضمنت الاتفاقية قرضاً للسودان مقداره 1,5 مليون دولار بفائدة مقداره 2,5%.

وتضمنت القائمة قروضاً من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.ومن الملاحظ أن أسعار الفائدة للقروض من الدول الاشتراكية لم تتعد ال 3% في حين تراوحت أسعار الفائدة للقروض المقدمة من الدول الغربية بين 4,5 و 7,5% (ما عدا السويد التي كانت سعر الفائدة على قرضها 2%) كما أن القرضين المقدمين من مصر لم يحملا سعر فائدة وكذلك المقدمة من الجزائر. وعموماً يمكن القول بأن القروض المقدمة من الدول الاشتراكية والعربية حملت شروط ميسرة أكثر من تلك الممنوحة من الدول الغربية.

المرحلة الثالثة: وفي عام 1971م حدثت تطورات سياسية هامة وتغير مجرى الأحداث خاصة أثر إنقلاب هاشم العطا وحدث تحول كبير في سياسته الخارجية وبدا تقارب وصداقة مع المعسكر الغربي كما تركت الحكومة توجها الاشتراكي وبدأ عهد الإنفتاح وإستقطاب العون الخارجي خاصة من الدول الغربية ولاحقاً العربية. وتأخرت أثار هذه التحولات على تدفقات العون الأجنبي لعدة أسباب منها عدم الثقة التي تولدت من السياسات التي إتبعتها حكومة نميري في السنوات الأولى كالتأمين ومحاربة النظام الرأسمالي. وكذلك لم تحدث الطفرة في التدفقات العربية إلا بعد زيادة أسعار البترول بعد حرب 1973م.

وشهد عام 1974م بداية الطفرة في التدفقات الأجنبية إذ بلغت جملة المتحصلات في ذلك العام حوالي 138,8 مليون جنيه بالمقارن مع 31,3 مليون جنيه في1973م وكانت نسبة سداد متحصلات القروض للصادرات في عام 1974م 22,4%.[1]

[1] حسن علي جاد كريم، مرجع سابق.ص ص 107-108.

ولقد حققت الحكومة نجاحاً ملحوظاً في إستقطاب العون الخارجي مستخدمة الكثير من الإستراتيجيات السياسية والإقتصادية فمثلاً لاقت الدعوة إلى تطوير السودان ليصبح سلة غذاء العالم "ثم سلة غذاء العالم العربي" عن طريق تزاوج موارد السودان الطبيعية والموارد المالية للدول العربية الغنية ومقدرات العالم الغربية التقنية والإدارية والتسويقية قبولاً في الكثير من الدول.

وبنهاية حكم نميري في عام 1985م بلغت التقديرات لحجم مديونية السودان حوالي9 مليون دولار معظمها مستحقة لدول وجهات عربية وغربية. جدول رقم(3/2/3) التالي يوضح.

جدول (3/2/3): الديون الخارجية العامة

"ملايين الدولارات

الجهة المانحة	1983	1984	1985	%	1986
ديون المنظمات الدولية والإقليمية	1,558	1,649	1,870	20,8	2,096
دول نادي باريس "ديون ثنائية"	1.473	1,659	2,019	22,44	2,450
الأقطار المصدرة للبترول"ثنائية"	2,069	160	2,325	25,95	2,524
دول أخرى "ثنائية"	0,613	0,516	0,550	6,11	4,25
الصناديق العربية القومية	0,200	0,295	0,332	3,69	3,32
البنوك التجارية العالمية	83,00	9,20	1,565	17,39	1,784
الممولين الخارجين	0,191	0,191	0,325	3,61	0,247
المجمع الكلي	7,043	7,390	8,996	%100	9.868

المصدر: تقديرات السلطات السودانية وخبراء صندوق النقد الدولي[1]

" ويمكن بيان حجم أزمة المديونية بمؤشر ارتهان الموارد المحلية لخدمة الديون الخارجية" وهي تقاس كنسبة بين الحجم الكلي للدين الخارجي المسحوب والناتج المحلي الإجمالي فلقد هذا المعدل من 19,6 % في 1973 إلى 130,4% في 1984م ثم إلى 165,6% في 1985م وتوضح هذه النسب دون لبس أن السودان يحتاج أن يرهن أكبر بكثير من موارده الحالية لمقابلة خدمة ديونه. وأخيراً فإن حجم الأزمة يوضح لنا بقياس معدل متوسط الدين على الفرد إلى متوسط دخل الفرد في السودان، وقد زاد المعدل من 19,7% إلى 162.7% في 1986/65م.

[1] حسن علي جاد كريم،مرجع سابق،ص108-109.

ولا شك في أن إرتفاع مديونية السودان إلى هذا الحجم قد بات يشكل عبئاً ثقيلاً لا يقدر إقتصاده على تحمله كما يبن الجدول التالي رقم (4/2/3) :

جدول (4/2/3): التزامات خدمة الديون الخارجية
1984/83م – 1986/85م
"**مليون دولار**"

	1984/83	1985/84	1986/85
خدمة الديون المستحقة	1,029	1,048	1,349
الخدمة الفعلية للديون	290	209	276

المصدر: تقديرات السلطات السودانية وخبراء صندوق النقد الدولي.[1]

[1] حسن علي جاد كريم ،مرجع سابق ،ص109.

المبحث الثالث

أداء ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي في السودان

أولاً: ميزان المدفوعات في السودان:

الميزان التجاري وميزان المدفوعات في السودان يعاني من عجز نتيجة للعوامل الهيكلية وبعض سياسات الصادرات والواردات، مما يقلل من حظوظ السودان في ظل التنافسية العالمية، خصوصاً أن:

ـــــ طبيعة الصادرات السلعية السودانية التي توصف بأنها سلعة أولية تعتمد على الظروف الطبيعية وتقلبات المناخ. وبالتالي هي سلعة غير مرنة في الأسواق العالمية لإنحسار الطلب عليها، مثال فرصة شركة الصمغ العربي أسعار عالية عليها بالخار، مما دفع المستوردين لإيجاد بائل لهذه السلعة.، وبالتالي إنخفضت أسعار الصمغ العربي عالمياً.

ـــــ الندرة في النقدالأجنبي، حيث إنعكست على ندرة قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المستوردة، مما أدي إلى ضعف الإنتاجية في معظم المشاريع الزراعية وبالتالي إنخفضت الصادرات.

ـــــ إن البنوك التجارية تقوم بإتفاق مبدئي لتصدير أيسلعة للخارج، ثم أخذ الموافقة من بنك السودان لكن هذا الإجراء قد يأخذ أياماً طويلة، مما أضعف مقدرة هذه البنوك التمويلية للتصديركماأدي إلى عدم تشجيع المصدر على الإستمرار في عملية الصادر.

ـــــ إن إحتكار الحكومة لعدد من الصادرات الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية عبر الشركات والمؤسسات حرم كثير من المصدرين من الإستفادة من تصدير هذه السلع وإتجهوا إلى تصدير سلع تقل أهمية من تلك السلع، وخاصة أن الحكومة من وقت لأخر تقوم بحظر تصدير السلع بمبررات تتعلق بالوضع الإستهلاكي الداخلي لهذه مثل الذرة وأمباز البذرة، ثم ترفع الحظر مرات أخرى. الأمر الذي أفقد السودان بعض أسواقه الخارجية ولذلك فإن الإنفتاح الخارجي الذي يقوم على تشجيع الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات يدفع بعجلة التنمية الإقتصادية في السودان إلى الأمام خاصة بعض تخصيص الأسواق العالمية بدلا من تصدير القطن الخام فقط، حيث يستفاد من تخفيف الرسوم الجمركية للدول الأعضاء، وإلغاء الدعم في الدول الصناعية مما يسهل المداخل إلي أسواق الدول المتقدمة.

ومن بين المسببات الهيكلية الجوهرية الأبلغ في الأزمة الإقتصادية الحالية هي التدخل الحكومي الصارخ في الغقتصاد من خلال السياسات المشوهة والمشاركة الرئيسية في الأعمالالتجارية عبر المئات من الشركات الحكومية وغيرها من الشركات المملوكة

لكبارالمسؤوليين الحكوميين وأفراد عائلاتهم وحلفائهم من رجال الأعمال،[1] أو الحزب الحاكم ومؤسساته الراسخة (مثل جمعيات الشباب والنساء وغيرها من النقابات المهنية المتعددة التي تتبنى وتساعد في تعزيز الدعاية الحكومية). وهذا من الرغم من العائدات الضخمة التي جنتها السودان في الفترة من 1999ـــــــــــ2011"عقد النفط" والتي تقدر بنحو 70 مليار دولار أمريكي، إلا أنها أخفقت في تحديث الإستثمارات في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية التقليديين اللذان يساهمان معاً بنسبة 40% من النتاج المحلي الإجمالي بحسب تقديرات البنك الدولي بل إستمر تخصيص أغلب موارد الموازنة في الدولة إلى القطاع الامني والأعمال الروتينية الحكومية. ومما زاد من سوء الأوضاع خلال عقد النفط ذاته، وأثناء تبديد المليارات على مشروعات تهدف إلى تعزيز قوة ومظهر النظام دون مراعاة قابلية الجدوى الإقتصادية، أضاف السودان عشرات المليارت من الدولالرات إلى ديونه الساحقة وذلك بإستدانة قروض غير ميسرة الشروط بشكل أساسي من الصين والمقرضين الإقليميين. تقدر الديون الان بحوالي 56 مليار دولار، وصنف صندوق النقد الدولي هذه الديون كديون لا يمكن للإقتصاد تحملها، مما يمثل موطن ضعف جديد في إقتصاد البلاد، تأتي كل هذه الأوضاع في ظل إنتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

ومع تصاعد الأزمة وخروجها عن إطار السيطرة، هرعت الحكومة السودانية إلى إجراء بعض الإصلاحات السريعة للتعامل مع أعراض الازمة، إلا أنها فشلت في معالجة المسببات الجذرية لها حتى الان. إن تعافي الإقتصاد السوداني والنهوض به نحو تحقيق النمو أمر لا يمكن تصوره بدون تبني الحكومة لإصلاحات بعيدة المدى للإقتصاد الكلي للبلاد.

عاني السودان من تراكم المديونية منذ عام 1973 حيث كانت حوالي أقل من مليار دولار أمريكي فوصل أصل الديون في جملته حتى نهاية 1998م حوالي مليار دولار لتصبح هذه المبالغ واجبة السداد علاوة على الفوائد العادية والفوائد الجزائية والمترتبة عليها ـــــ حيث بلغ المجموع الكلي للالتزامات (الأصل والفوائد) حوالي (20) مليار دولار حتى نهاية 1999م.

كما أصبحت حوالي (23,6) مليار دولار بنهاية 2003م علماً بأن الجزء المستحق للسداد منه 12,9مليار دولار أمريكي ويلاحظ أن نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الصادرات في السودان بلغت (8) أضعاف النسبة القياسية العالمية مما يؤكد صعوبة إستدامة الديون الخارجية للسودان إضافة إلى إجمالي المديونية الخارجية تمثل حوالي (5) أضعاف إيرادات الدولة القومية بينما تشهد الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات في عجز مستمرين. بلغت ديون

[2] عمران عباس يوسف،مرجع سابق،ص109.

السودان لدى الجهات الخارجية الدائنة عام 2010م (37,805) مليار دولار وبلغت ديون السودان عام 2011م (39,8)مليار دولار. [1]

إرتفعت جملة إلتزامات السودان الخارجية 42 مليارودولار بنهاية عام 2014م إلى 4,379مليار دولار بنهاية عام 2013م (تقديري) بمعدل 4,3% شملت كل مصادر التمويل وتتمثل الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس بنسبة 5,2% والدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة 4,4% والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة 3,6% وديون البنوك التجارية بمعدل 3,7% ومن أهم مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان خلال عامي2013/2012م ومن المتعارف عليه أن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة ديونها ومواجهة التزاماتها الخارجية في ظل الموارد المالية المتاحة مثل الصادرات والإيرادات الحكوميةللدول بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي وتجرد الإشارة إلى أن المقياس المعياري المتعارف عليه دولية لقياس مدى إستدامة الدين الخارجي يتمثل في 30% بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي و100% لمؤشر الصادرات و200% لمؤشر الإيرادات الحكومية.

جدول رقم (1/3/3) يوضح الجهات الدائنة في الفترة (2012ـــــــــ2013م)

مصادر التمويل	في عام 2012م		في عام 2013م		
	إجمالي الدين	أصل الدين القائم	جملة الفوائد	إجمالي الدين القائم	النسبة من إجمالي الدين
المؤسسات الإقليمية الدولية	5.5	4.1	1.6	5.7	13
الدول الأعضاء في نادي باريس	13.5	2.7	11.4	14.1	32
	15.5	6.3	10	16.3	37
دول غير الأعضاء في نادي باريس	5.4	2.5	3.1	5.6	13
تسهيلات الموردين الأجانب	2.1	2.1	00	2.1	5
الجملة	42	17.7	26.1	43.8	100

المصدر:بنك السودان المركزي 2013(17). –

[1] سليمان بلدو ،عندما تقود السياسات الرعناء إلى الإنتحار الإقتصادي (السودان نموذجاً)،نوفمبر 2018،ص ص2-3.

ظلت أزمة الديون تتصاعد في السودان حتى عام 2014[1] حيث أصبح السودان يتصدر قائمة الدول ذات المتأخيرات منها 87% تقدر بمبلغ 37.7مليار دولار عموماً هذا المنوال التصاعدي للزيادات في الديون الخارجية ترتب عيه ارتهان الاقتصاد السوداني والسياسة السودانية والأمن لشروط الدول المانحة للقروض.

في حين أن أداء ميزان المدفوعات في عام 2010م إنخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502 مليون دولار في عام 2009 إلي 54.2 مليون دولار في عام 2010م وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2177.4مليون دولار في عام 2009م إلى فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 111.7% (تقريربنك السودان المركزي 2010م).

وفي عام 2011 يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى إرتفاع العجز من 54.2 في 2010م إلى 835.4 مليون دولار في عام 2011م على الرغم من تحسن فائض مالي ورأسمالي من 661.1 مليون دولار في 2010 إلى 1882.8 مليون دولار في 2011(تقرير بنك السودان للعام 2011م).أما في العام 2012م يشير المقوف الكلي لميزان المدفوعات إلى إنخفاض العجز من 644.5 مليون دولار في 2011م إلي 0.4 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 99.9% ويعزى ذلك إلى تحسن موفق الحساب الرأسمالي والمالي من فائض بمبلغ 948.5 مليون دولار في عام 2011م إلى فائض بمبلغ 4252.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 348.4%. (تقرير بنك السودان المركزي لعام 2012م).

أما في عام 2013م يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى إنخفاض العجز من 24.1 مليون دولار في عام 2012 إلى 17.6 مليون دولار في عام 2013م ويعزى ذلك إلى تحسين العجز في الحساب الجاري.(تقرير بنك السودان المركزي عام 2013م).وفي عام 2014م العجز في الحساب الجاري قد إنخفض بنسبة 10.2% من 5397.7 مليون دولار في عام 2013 إلى 4848.8 مليون دولار في عام 2014 ويعزى ذلك لإنخفاض العجز في الميزان التجاري وحساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية بمعدل 4.6% و25.1% على التوالي.(تقرير بنك السودان المركزي عام 2014م).أما ميزان المدفوعات في 2015 تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار في عام 2014م إلى فائض بمبلغ 38.4 مليون دولار في عام 2015م.(تقرير بنك السودان المركزي عام 2015م).وفي العام 2016م تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 38.4 في العام 2015م إلي عجز مقداره 18.7 مليون دولار في العام 2016م.(تقرير بنك السودان

[1] ـ عمران يوسف.مرجع سابق.ص103.

المركزي عام 2016م). وفي العام 2017م تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز قدره 18.7 مليون دولار في عام 2016 إلى عجز بمبلغ 12.8 مليون دولار في عام 2017م.(تقرير بنك السودان المركزي 2017م).[1]

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي في السودان

الناتج المحلي الإجمالي في السودان من حيث التركيب القطاعي يحتل القطاع الزراعي الصدارة يليه قطاع التجارة ثم قطاع الخدمات فقطاع النقل والمواصلات. وبذلك يمكن تحييد أثر الناتج المحلي الإجمالي علي الصادرات خلال النصف الثاني من السبعينات.

حيث أن في فترة الثمانينات شهد معدل نمو الناتج المحلي تذبذباً حاداً بينما شهد أداء الصادرات زيادة نسبية للفترة 1980-1982م وثباتاً نسبياً للفترة 1983-1986م ثم زيادة في نهاية الثمانينات حيث أن هذه الزيادة كانت ضئيلة مقارنة مع بفترة السبعينات.

ويشير تقرير UNCTAD إلى أن متوسط معدل النمو في السودان خلال عقد الثمانينات 1980-1990م وصل إلى -1.9%، فقد شهدت الأعوام 83/82 إلى85/84 نمواً سالباً في الزراعة وصل إلى أقصاه في عام 85/84 بنسبة -23.6% حسب ما أوردت بيانات البرنامج الرباعي غير المنف1989/88-1992/91م.

إن هبوط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي جاءت كما يبدو جرا تضافر العوامل الطبيعية وفترات الجفاف والتصحر بجانب ضعف الإدارة الإقتصادية في الإستفادة من التدفقات الهائلة من المعونات والقروض والمنح في عقد الثمانينات والذي إنعكس في ميزان المدفوعات الذي شهد في بعض السنوات تحسناً بسبب زيادة تدفقات تحويلات المغتربين والتي زادت معدلات هجرتهم للخارج خلال السبعينات والثمانينات برغم العجز الكبير الذي عنى منه الميزان التجاري.[2]

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية للأعوام 88/87-1991/90 جول رقم (2/3/3)

العام	88/87	89/88	90/89	1991/90	متوسط
نوع النشاط	معدل النمو%	معدل النمو%	معدل النمو%	معدل النمو%	معدل النمو%
GDP	1.5-	0.6	0.3	0.4	1.2
الزراعة	12.3-	7.8	3.6-	4.4-	3.1-
الصناعة	1.1-	4.5	5.9-	1	3.1
الخدمات	6	4.7	3.5	0.2	3.6

المصدر: جمهورية السودان،وزارة المالية،العرض الإقتصادي لعام 1990م.ص45.

[1] ـ عادل عبد الله أدم محمد،محددات ميزان المدفوعات وآليات التكييف بالتطبيق على السودان خلال الفترة (1990-2017م)،كلية الاقتصاد والعلوم الأدارية ،جامعة زالنجي،السودان،ص21.

[2] ـ أماني الحاج ،مرجع سابق،ص199.

يتضح من الجدول رقم (2/3/3) أنضعف نموالناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالنمو المنخفض للقطاع الزراعي والصناعي.

في ذات الوقت شهد قطاع الخدمات إرتفاعاص ملحوظاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث إرتفعت نسبة المساهمة إلى 54.6% في عام 90/89 بينما كانت 46.5% في 82/81 الأمر الذي يعكس تدني القدرات الإنتاجية في الإقتصاد لصالح قطاع الخدمات والذي يتسم في ظروف الإقتصاد السوداني بقطاعات لا تتمتع بالأولويات الداعمة للإنتاج وإنما في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم وقطاعات التوزيع في الوقت الذي تقل فيه مساهمة الخدمات الإجتماعية. مما يعني تشوهاً في الهيكل الإنتاجي للإقتصاد.

يتضح من جدول رقم (3/3/3) التالي التحسن النسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي رافقه كذلك تحسناً في معدل نمو القطاعات الإنتاجية، لكن ظل قطاع الخدمات يشكل وجوداص قوياً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.[1]

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية للفترة 2005/2001م جدول رقم (3/3/3)

	2001	2001	2002	2002	2003	2003	2004	2004	2005	2005
القطاع	معدل النمو %	نسبة المساهمة %	معدل النمو%	نسبة المساهمة %	معدل النمو %	نسبة المساهمة %	معدل النمو %	نسبة المساهمة %	معدل النمو%	نسبة المساهمة %
الزراعة	4.7	45.6	7.3	46.6	5.2	45.6	4.5	44.5	6.5	38.6
الصناعة	17.3	16.6	6.3	16.3	10.5	24.1	12.9	25.4	7.8	27.8
الكهرباء والمياه		1.7		1.7		1.6		1.6		1.3
البناء والتشيد		4.5		4.5		4.6		4.8		4.1
الخدمات	4.2	31.6	3.6	30.9	3.8	30.2	6.6	30.1	11	33.6
GDP بالأسعار الثابتة	6.4		6		6		7.2		8.3	

المصدر:إعداد الباحث من بيانات عروض إقتصادية مختلفة وزارة المالية جمهورية السودان.

[1] أماني الحاج،المرجع السابق،ص200.

إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000-2005م من 1346.8مليون دينار سوداني في عام 2000م إلى1872مليون دينار سوداني في عام 2005م بزيادة 39% أما بالأسعار الجارية فقد إرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من 31000.58 مليون دينار سوداني في عام 2000م إلى 61279.73 مليون دينار سوداني في عام 2005م أي زاد بنسبة 98% ويعزى ذلك للتوسع في النشاط الإقتصادي ولإرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الذي تراوح بين 6% عام 2001م و8%رعام2005 وبلغ في المتوسط 7.1% وتعززت إستدامة النمو الإقتصادي وتغيرت تركيبة الناتج المحلي الإجمالي مع دخول البترول في هيكل الإنتاج منذ أغسطس 1999م حيث نما بمعدل 7.1% في المتوسط في الفترة 2000-2005م ووصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 9.9% بنهاية 2005م.

كما لايخفى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الغجمالي تقارب 45% في المتوسط. نلاحظ أن معدل النمو الحقيقي الذي سجل في عام 2005م (8%) أصبح يعتمد على الإستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغت في مجملها 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2005م وعلى صادرات البترول التي بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي تعادل نسبة 87% من مجمل قطاع الصادر.[1]

يتضح مما سبق ضعف أداء الصادرات للفترة 1970-1998م الذي يقابل إنخفاض وتذبذب معدل نموGDP أما الفترة 1999-2006م فقد تحسن وإستقر معدل نمو GDP نسباً بعد دخول البترول في الإنتاج وقد قابله تحسن أداء الصادرات وعلى الرغم من ذلك لم يتحسن أداء الميزان التجاري بل إن عجزه قد تفاقم نتيجة للزيادة الهائلة في الواردات خاصة عامي 2005-2006م.

[1] ـ أماني الحاج، المرجع السابق ،ص2001.

الفصل الرابع

الإطار التحليلي

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة

المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات

الفصل الرابع

منهجية التحليل وصياغة النموذج

تمهيد:

يتضمن المبحث الأول نموذج الدراسة ويشتمل هذا المبحث على عرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال إستخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج إنحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) من ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. أما الثاني فهو لتقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية (ARDL) وعرض الدراسة أهم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي ومن ثم يتم تقدير نموذج الدراسة وذلك بغرض معرفة العوامل المؤثرة على تراكم الديون الخارجية في الاقتصاد السوداني.

المبحث الأول

توصيف النموذج

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر الديون الخارجية في أداء الاقتصاد السوداني على عدد من المتغيرات الاقتصادية عبر عنها بدالة رياضية ثم يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة إقتصادية معينة، وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل على الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

أولاً: تحديد المتغيرات

أعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي:

- مصادر النظرية الاقتصادية
- المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة
- المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص

وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد في السودان ولذلك فإن المتغيرات تتمثل في:

المتغيرات التابعة:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الإقتصاد القومي خلال السنة بالأسعار الجارية أي بسعر السوق، فالناتج المحلي الإجمالي يشير إلى حجم السوق المحلي والبنية الإقتصادية في الدولة.وبناءاً على ذلك فقد اعتمدت الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني على بعض الدراسات التطبيقية.

ميزان المدفوعات BP:

ميزان المدفوعات هو سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تمت في مدة معينة من الزمن (غلباً ما تكون سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي.

المتغير المستقل:

الدين الخارجي(DEB): هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي المستحقة للدائنين خارج البلاد يمكن للمدينين تكون الحكومة أو الشركات أو أفراد. الدين يتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

ثانيا: الشكل الرياضي للنموذج:

اتبعت الدراسة منهج الإقتصاد القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي) معبراً عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فإن النظرية الإقتصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الإعتماد على شكل الإنتشار وأسلوب التجريب للأشكال الرياضية المختلفة والإستفادة من الدراسات السابقة لاختبار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديرها على الشكل التالي:

$$GDP=B_0+B_1DEB+ui$$

$$BP=B_0-B_2DEB+ui$$

حيث أن :

B_0,B_1,B_2: تمثل القواطع أو الحد الثابت

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

DEB: تمثل الدين الخارجي.

BP:تمثل ميزان المدفوعات.

Ui: حد الخطأ العشوائي.

ثالثاً: الإشارات المسبقة للمعالم:

بالرجوع للنظرية الإقتصادية يتوقع أن تكون الإشارات المسبقة للمعالم كما يلي:

ـــــ إشارة الثابت يتوقع أن تكون موجبة (B_0) حيث يمثل مقدار إنفاق الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

ــ يتوقع أن تكون إشارة معامل الدين الخارجي موجبة(B_1) وذلك لوجود علاقة طردية بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي.

ــ يتوقع أن تكون إشارة معامل ميزان المدفوعات(B_2) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات.

رابعاً: بيانات الدراسة:

أن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ولذلك فإن الدراسة اعتمدت على سلسلة طويلة نسبياً حتى تعكس نتائج واقعية ولضمان دقة وإستقرار العلاقات التي يعكس نموذج الدراسة وتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء،وبنك السودان.

خامساً: طرق إختبار بيانات النموذج:

1ــ إختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية (إختبار جذر الوحدة)

تستخدم هذه الإختبارات بهدف التحقق من سكون السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل ساكنة إذا تحققت الشروط التالية:

1ــ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن

2ــ ثبات التباين عبر الزمن

3ــ التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوات الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة إختبارات مكن إستخدامها لإختبار صفة السكون في السلسلة منها:

- دالة الإرتباط الذتي
- إختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فوللر البيسط (1979م)
- إختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فوللر الموسع (1981م)
- إختبار جذر الوحدة باستخدام فيليبس ــ بيرون (1988م)

2ــ إختبار التكامل المشترك:

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذه الإختبارات غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأولي أو الثانوي.

وحسب منهجية الاقتصاد هنالك العديد من طرق إختبار التكامل المشترك ومن أشهر هذه الطرق:

- طريقة انجل ــ جرانجر Enge-granger
- طريقة جوهانسون Johanso
- اختبار الحدود Bounds Test

ويعد اختبار كل من جوهانسون واختبار الحدود من أهم الاختبارات المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في كل من النموذج البسيط والمتعدد.

سادساً: طرق تقدير النموذج:

تم الإعتماد في تقدير النموذج على منهجية ARDL والتي تعتبر من أحدث الطرق القياسية والتي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار في كل من الأجل القصير والطويل وتمتاز هذه المنهجية بالأتي:

1ــ إمكانية أن تجمع متغيرات ذات اكثر من مستوى من الاستقرار(المستوى، الفرق الأولي، الفرق الثانوي).

2ــ يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

سابعاً: البرامج المستخدمة في تحليل النموذج:

اعتمدت الدراسة على برنامج التحليل الإحصائي والقياسي Eview10

ويعتبر هذه البرنامج من أحدث البرامج الجاهزة في مجال التحليل الاقتصادي وهي عبارة عن إصدارة جديدة لمجموعة من الأدوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية.

ثامناً: الأساليب المستخدمة في تقييم النموذج:

بعد اختبار الأسلوب الأمثل في تقدير معالم النموذج ينبغي تقييم النتائج بناءا على ثلاثة معايير هي:

أــ النظرية الاقتصادية:

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير، وتشير النظرية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطي النظرية الاقتصادية والدراسات وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبنية على إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

ب ــ تقييم النموذج طبقاً لمصادر النظرية الإحصائية:

يأتي التقييم الإحصائي من خلال ما يلي:

– التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في النموذج لأنها تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

– استخدام اختبار جودة توفيق النموذج وذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث أنه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسيرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).

– مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث تستخدم كل من اختبار T وf.

ج ــ تقييم التغيرات طبقاً للمعايير القياسية:

ويعمل هذا التقييم للتأكد من صحة الإفتراضات الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير كما أنه يوضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات المرغوب فيها، وفقا لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدراسة التأكد من سلامة النماذج من كل مشاكل القياس التي تحد من تطبيق احد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم مشاكل القياس في كل من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد والإرتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين.

فحص وتقدير النماذج المقترحة:

يتناول هذا المبحث نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث يحتوي على نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لاختبار صفة السكون ADF

واختبارت جذر الوحدة (ديكي فوللر الموسع) لبيانات متغيرات الدراسة، وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى نتائج تقدير النموذج.

وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الإحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من أجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر وأقل قيمة وكذلك استخدام معامل الإلتواء لتحديد شكل توزيع البيانات.

تم إستخدام طريقة LS في تقدير البيانات وتحصلت علي النتائج التالية

Dependent Variable: BP
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 09:47
Sample: 1993 2016
Included observations: 24

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7123	0.373621	630.1753	235.4464	C
0.6758	0.423871	20.33314	8.618627	DEB

488.8958	Mean dependent var	0.008101	R-squared
957.2053	S.D. dependent var	-0.036986	Adjusted R-squared
16.68189	Akaike info criterion	974.7461	S.E. of regression
16.78006	Schwarz criterion	20902860	Sum squared resid
16.70793	Hannan-Quinn criter.	-198.1826	Log likelihood
1.442689	Durbin-Watson stat	0.179667	F-statistic
		0.675776	Prob(F-statistic)

اولا: نتائج تقدير المعادلة الاولي BP F(DEB)

1/ المعيار الإقتصادي للدالة:

قيمة معامل الثابت تساوي 235.4464 وهي قيمة موجبة ومطابقة للنظرية الإقتصاد

قيمة الدين الخارجي DEB تساوي 8.618627 وهي قيمة موجبة ومطابقة للنظرية الإقتصادية

2/ المعيار الإحصائي:

1/ قيمة معلمة الثابت غير معنوي وتساوي 0.7123 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

2/ قيمة معلمة DEB غير معنوي وتساوي 0.658 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

النموج ككل غير معنوي قيمة prob F-statistic 0.675776

3/ المعيار القياسي:

توجد مشكلة ارتباط ذاتي نجد ان قيمة D.W=1.44 لاتساوي مع القيمة المعيارية 2

نجد ان قيم R=0.008 أي ان 8% فقط من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع ميزانية المدفوات تعود الي المتغير المستقل الدين الخارجي بينما 92% تعود إلي المتغيرات الغير مضمنة في النموذج

ثانيا: تقدير المعادلة الثانية GDB F(DEB)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 09:58
Sample: 1993 2016
Included observations: 24

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2244	1.250220	1106378.	1383216.	C
0.3557	-0.943373	35698.23	-33676.73	DEB

392878.7	Mean dependent var	0.038880	R-squared
1707231.	S.D. dependent var	-0.004808	Adjusted R-squared
31.62310	Akaike info criterion	1711330.	S.E. of regression
31.72127	Schwarz criterion	6.44E+13	Sum squared resid
31.64914	Hannan-Quinn criter.	-377.4771	Log likelihood
2.189873	Durbin-Watson stat	0.889952	F-statistic
		0.355736	Prob(F-statistic)

1/ المعيار الإقتصادي للدالة:

قيمة معامل الثابت تساوي .1383216 وهي قيمة موجبة ومطابقة للنظرية الإقتصاد

قيمة معامل الدين الخارجي DEB تساوي 33676.73- وهي قيمة سالبة وغيرمطابقة للنظرية الإقتصادية.

2/ المعيار الإحصائي:

1/ قيمة معلمة الثابت غير معنوي وتساوي 0.2244 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

2/ قيمة معلمة DEB غير معنوي وتساوي 0.3557 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

النموج ككل غير معنوي قيمة prob F-statistic 0.355736

3/ المعيار القياسي:

لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي نجد ان قيمة D.W=2.18 متساوي مع القيمة المعيارية 2

نجد ان قيمة R=0.03 أي ان 3% فقط من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي تعود الي المتغير المستقل الدين الخارجي بينما 97% تعود إلي المتغيرات الغير مضمنة في النموذج

نتائج التحليل:

1/ توجد تاثيرضعيف من المتغير المستقل (الدين الخارجي) في المتغير التابع ميزانية المدفوعات

2/ توجد اثرضعيف بين المتغير المستقل (الدين الخارجي) في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي

مناقشة الفرضيات

الفرضية الاولي:

تراكم حجم وخدمة الديون الخارجية أثر سلباً على الاقتصاد السوداني.

من خلال الدراسة تبين تأثر حجم الديون علي المتغيرات بشكل سالب وبالتالي اثر بشكل سلبي علي النشاط الاقتصاد.

الفرضية الثانية:

هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي .

اثبتت الدراسة ان وجود علاقة عكسية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي والسبب في ذلك معظم الديون الخارجية تم استخدامة كاستثماراجنبي غير مباشر(اسهم والسندات).

الفرضية الثالثة:

هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات في السودان.

اثبتت الدراسة ان وجود علاقة عكسية بين حجم الديون الخارجية وميزانية المدفوعات والسبب في ذلك ان كل ما ارتفع حجم الديون كل ما ارتفع حجم العجز في ميزانية المدفوعات.

ثانياً: النتائج

النتائج العامة:

1.تعد أزمة الديون الخارجية في السودان من العوامل الاقتصادية الرئيسية التي أثرت على أداء واستقرار الاقتصاد السوداني والتي تؤثر سلباً على إمكانية استغلال الموارد المتاحة والنمو الاقتصادي والإجتماعي.

2. يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة "في" قرار توطن الاستثمار الأجنبي، وكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلي مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي بالتالي الاستفادة من القروض الخارجية.

3. انخفاض عائد الصادرات الذي شهده الدول النامية، لعب دوراً هاماً في زيادة حجم الديون، وبالتالي تفاقم الأزمة الناشئة عنها.

4.مثلت نفقات التسليح عبئاً إضافياً على موارد الدول النامية المدينة ولذلك فإن القروض المتخصصة للإنفاق العسكري شكلت عاملاً أساسياً في زيادة حجم ديون هذه الدول.

5.أن ضعف الجهاز الإداري في العديد من الدول النامية أفقدتها القدرة على إستخدام القروض بكفاءة من ناحية، والقدرة على إدارة الدين بأسلوب سليم قادر على مواجهة الأزمات من ناحية أخرى، فعدم وجود جهاز منظم لدي العديد من الدول المدينة يتولى الأشراف على عمليات القروض الخارجية أدت إلى زيادة عبء الديون الخارجية.

6.الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة التي تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة في الاقراض ساعدت في تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية بصورة كبيرة مما قاد الدولة المدينة إلى حالة العجز التام عن الوفاء بخدمة الدين ناهيك عن الفوائد التي جرها الدين.

7. تتأثر غالبية الدول المدينة باقتصاديات الدول الدائنة المتقدمة مما شكل نوعاً من التبعية الاقتصادية والثقافة العسكرية في بعض الحالات ، حيث أدت أثار السياسات الإنكماشية التي إتبعها معظم الدول الرأسمالية الصناعية بعد تبني فلسفة النقديين. فقد أفرزت أثارها الركودية حيث أدت تلك السياسات لزيادة معدلات البطالة وتخفيض النمو.

النتائج الخاصة:

/ المعيار الإقتصادي للدالة:

قيمة معامل الثابت تساوي 235.4464 وهي قيمة موجبة ومطابقة للنظرية الإقتصاد

قيمة الدين الخارجي DEB تساوي 8.618627 وهي قيمة موجبة ومطابقة للنظرية الإقتصادية

2/ المعيار الإحصائي:

1/ قيمة معلمة الثابت غير معنوي وتساوي 0.7123 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

2/ قيمة معلمة DEB غير معنوي وتساوي 0.658 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

النموج ككل غير معنوي قيمة prob F-statistic 0.675776

3/ المعيار القياسي:

توجد مشكلة ارتباط ذاتي نجد ان قيمة D.W=1.44 لاتساوي مع القيمة المعيارية 2

نجد ان قيم R=0.008 أي ان 8% فقط من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع ميزانية المدفوات تعود الي المتغير المستقل الدين الخارجي بينما 92% تعود إلي المتغيرات الغير مضمنة في النموذج

1/ المعيار الإقتصادي للدالة:

قيمة معامل الثابت تساوي .1383216 وهي قيمة موجبة ومطابقة للنظرية الإقتصاد

قيمة معامل الدين الخارجي DEB تساوي 33676.73- وهي قيمة سالبة وغيرمطابقة للنظرية الإقتصادية.

2/ المعيار الإحصائي:

1/ قيمة معلمة الثابت غير معنوي وتساوي 0.2244 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

2/ قيمة معلمة DEB غير معنوي وتساوي 0.3557 وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة الإحصائية 0.05

النموج ككل غير معنوي قيمة prob F-statistic 0.355736

3/ المعيار القياسي:

لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي نجد ان قيمة D.W=2.18 متساوي مع القيمة المعيارية 2

نجد ان قيمة R=0.03 أي ان 3% فقط من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي تعود الي المتغير المستقل الدين الخارجي بينما 97% تعود إلي المتغيرات الغير مضمنة في النموذج.

ثالثاً: التوصيات

إن من ضمن المشاكل التي تواجه الدول النامية مشكلتي كبر حجم الديون وعدم المقدرة على الإيفاء بالتزاماتها مما يتسبب في زيادة خدمة الديون وبالتالي قلة الموارد التي يمكن توجيهها نحو التنمية.

ومن خلال الدراسة تبين أن هنالك تأثير لبعض العوامل الاقتصادية لذلك لابد من وضع توصيات للجهات ذات الصلة حسب الآتي:

1ــ عمل دراسة الجدوى اللازمة للمشاريع التي سوف تمول بالقروض الخارجية.

2ــ وضع إستراتيجية للاستدانة تتماشى مع مقدرة البلاد على الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين.

3ــ القيام بعمل دراسة للميزانية العامة ومعرفة إمكانية سداد القروض قي مواعيدها قبل التوقيع عليها.

4ــ أن يكون مصدر القروض دول التعاون الثنائي أو المؤسسات المالية الدولية بقدر الإمكان وليس البنوك التجارية نسبتاً لانخفاض تكلفتها المالية.

5ــ أن تكون هنالك خطط استثمارية توضح نوع المشاريع المراد الاستثمار فيها لتسهيل أداء المستثمر.

6ــ عدم الدخول في توقيع اتفاقيات تجارية غير مدروسة والتي تستخدم في مشاريع غير تنموية.

7. العمل علي زيادة دراسات مستقبيلية في هذه المجال.

8.العمل علي استخدام ادوات حديثة في تحليل البيانات.

9. العمل علي امكانية توفير البيانات من الجهات المختصة.

المـــــــــصادر والمـــــــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع

1. احمد الإدارة والاقتصاد،العدد الخامس والثمانون،

2. أحمد عبدالله إبراهيم (الاقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني). (2007م)،مطبوعات جامعة بترا. ماليزيا.2007. الطبعة الأولى.

3. اسامة النور محمد سعيد، عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تجربة السودان،2008م ، مجلة المصرفي في العدد الثامن والاربعين.

4. رمزي زكي، أزمة القروض الأسباب والحلول،(1999)، مطبوعات جامعة الإسكندرية. الطبعة الأولى.

5. رياض صالح أبو العطا، (ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي) ،(1993م)، دار النهضة العربية. الطبعة الأولى. القاهرة.

6. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية،2012، الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث، القاهرة،.

7. عبد الرحيم ميرغني، ، التخطيط الإنمائي في السودان في الستينيات، 2000م مطبعة الاكاديمية العلوم الطبية السودان.

8. عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها علي الدول النامية2010م ،مجلة

9. عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان وتصور للرؤية المستقبلية خلال الفترة 1970–2000.

10. عثمان إبراهيم السيد ، مشكلات النقل في السودان(2004)،أوراق المؤتمر العلمي حول قضايا النقل، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا،الخرطوم.

11. عثمان إبراهيم السيد ،الإقتصاد السوداني،الطبعة الثالثة،(2003)، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، الخرطوم.

12. عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي. (2002م) عمان. دار مجلاوي للنشر.الطبعة الثانية.

13. عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول) ،2014، الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

14. علي عبد الغني مهرة، (الديون الخارجية وأثرها على عملية التنمية). (1996م)،جامعة دمشق.الطبعة الأولى.دمشق.

15. عمار ميرغني حسين ،2011م، آفاق الاستثمار بالجزيرة والمعوقات والحلول،بنك السودان ،الإدارة العامة للسياسات والبحوث ،شركة مطابع السودان للعملة .

16. كامل بكري، التمويل الدولي،(1994م)، شباب الجامعة للنشر ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى.

17. نزية عبدالمقصود محمد مبروك، الاثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي امام كلية الحقوق الاسكندرية.

18. نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، (2013م)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر،عمان،.

ثانياً: الرسائل

1ـــ الدكتوراه:

1. ابراهيم الشيخ ، 2008م،اثر الاستثمار الاجنبي المبار علي التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة دكتورة، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

2. سالم خلف القطارنة، المديونية الخارجية للأردن وأثرها على القرار الإقتصادي والتنمية في الفترة 1985-1995، (2000م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.الخرطوم.

3. عبد الحفيظ حبيب الله النور،الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية بالتطبيق على قطاع الزراعة في السودان 1995-2009،2007م،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

4. هيثم يوسف الفاضل، (2011)، تناولت الدراسة محاولات السودان للاستفادة من مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد'جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا'عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

2ـــــ الماجستير.

1. أدم حسين يعقوب التحليل الإحصائي لدالة ديون السودان الخارجية مع تقديم محاولة للتنبؤ بحجم الدين الخارجي المستحق على السودان في المستقبل القريب،(2005م)، رسالة ماجستير غير منشور في الإحصاء التطبيقي،جامعة جوبا.

2. انتصار الطيب سليمان فضل الله،، تقدير دالة الاستثمار الاجنبي في السودان2013 ،رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

3. بوخلو عبد العزيز دور القروض العامة في تمويل الإنفاق العمومي،(2018)،بحث مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية.

4. حسن توكل أحمد فضل ،نمذجة الديون الخارجية للسودان ،(2010م)، رسالة ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا.

5. السماني مصباح عبدالحسن احمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان، 2010م،رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،عمادة الدراسات العلياء والبحث العلمي.

6. طارق محمد الرشيد ،تقويم الحلول المشتركة لعلاج مشكلة مديونية السودان الخارجية "رؤي إسلامية للحل"(2005م)،رسالة ماجستير غير منشور جامعة أمدرمان الإسلامية.

7. عتيقة عبد الفراج أحمد ،استخدام الانحدار المتعدد في دراسة المديونية الخارجية وأثرها على السودان ،(2006م).رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد،جامعة أمدرمان الإسلامية.

8. عمار محجوب زكي، علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول العربية، (2002)، السودان، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

9. فاطمة علي محمد شاهين، تطابق النماذج الخطية على دالة الدين الخارجي للسودان ،(2007م)، رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

10. مازن أحمد محمود أبو حصيرة، الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين. (2015)،رسالة ماجستير . الجامعة الإسلامية. غزة.مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا.الرقم ج س غ/35/.

11. محمد عبدالله ادم احمد، 2015م، محددات الدين الخارجي في السودان، رسالة ماجستير غير منشور،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة الدراسات العلياء والبحث العلمي.

12. منال حسن محمد هارون، العوامل المؤثرة على الدين الخارجي في السودان ،(2005م)،رسالة ماجستير غير منشور في الاقتصاد القياسي،جامعة أم درمان الإسلامية.

ثالثاً: الأوراق العلمية

1. بلال يوسف المبارك مشكلات ومعوقات الصناعة في السودان،، (2008)،ورشة حول ظاهرة الإغراق السلعي في السودان، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا. .

2. بول رباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث2012م،، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد العاشر

3.جميل الطاهر،أزمة الديون الخارجية وآثارها على اقتصاديات العربية دراسة تحليلية،(1990م)، مجلة علمية سنوية محكمة،جامعة الكويت، العدد الثالث.

4.حسن علي جاد كريم، الاقتصاد السياسي لأزمة الديون في السودان،(1992م)، ندوة المديونية في الوطن العربي، القاهرة رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والعربية.

5.عمران عباس يوسف عبد الله وأخرون ،أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية. (1992–2014م).كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا.مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث.العدد(8).

6.مصطفي محمد عز العرب،، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، 1988م الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء القاهرة نوفمبر.

7.الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها(1999م)، جامعة منتوري قسنطية، الجزائر،العدد12.

رابعاً: التقارير

1. البنك الدولي. تقرير عن التنمية 1985. طبعة عربية. واشنطن.

المـــــــــــــلاحق

ملاحق رقم (1)

بيانات الدراسة

BP	GDP	السنوات
41.8	31763.4	1993
-20.5	43909.63	1994
2.4	10124.35	1995
-21.2	8406923	1996
346.7	10236.14	1997
480.7	10998.37	1998
48.8	10754.7	1999
108	13091.2	2000
-87.9	15716.49	2001
-993.4	18134.77	2002
444.6	21368.68	2003
2301.4	26609.38	2004
260.2	34197.39	2005
2842.2	44490.44	2006
329.14	52844.71	2007
2174.04	64797.97	2008
2277.96	61125.01	2009
1334.16	69334.74	2010
-45.2	68478.57	2011
-24.1	62447.9	2012
-17.1	64130.16	2013
-15.1	78437.89	2014
-15.4	96983.21	2015
-18.70	112191.9	2016

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (2)

بيانات الدراسة

السنوات	DEB
1993	16.321
1994	18.002
1995	19.355
1996	19.451
1997	19.537
1998	20.483
1999	20.546
2000	20.521
2001	20.798
2002	23.608
2003	25.71
2004	26.784
2005	27.006
2006	28.457
2007	31.873
2008	33.542
2009	35.687
2010	37.805
2011	39.8
2012	42.047
2013	44.379
2014	43.66
2015	45
2016	45.4

المصدر: بنك السودان المركزي